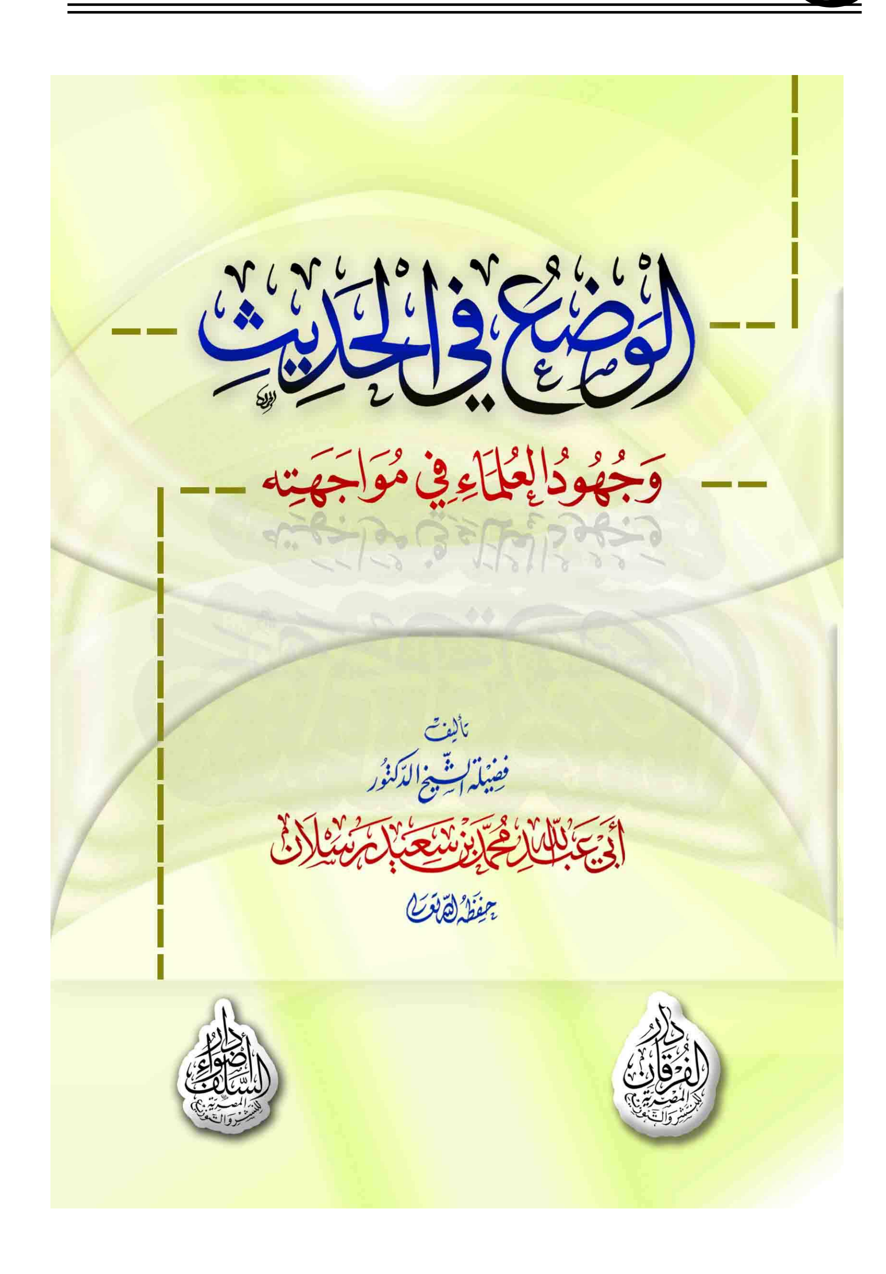

الوضع في الحديث
وجهود العلماء في مواجهته
تأليف
فضيلة الشيخ الدكتور
أبي عبد الله محمد بن سعيد رسلان
حفظه الله تعالى
دار الفرقان المصرية للنشر والتوزيع
دار أضواء السلف المصرية للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُهُ، ونستعينُهُ، ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِنْ شرورِ أنفسنا وسيِّئاتِ أعمالنا، من يهده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ، وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ

أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بعدُ:

فَإِنَّ أحسنَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحدثَاتُها، وكلَّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّارِ.

أَمَّا بعدُ:

فهذه طبعةٌ جديدةٌ مِن «**الوضع فِي الحَدِيث**»، تظهرُ في وقتٍ تتعالىٰ فيه صيحاتٌ فاجرةٌ، ودعواتٌ ماكرةٌ، للنيل من السُّنَّةِ المطهرةِ، والطعنِ في الشريعةِ المحفوظة.

ولا يكاد يُعرف أنَّ أبناءَ أمةٍ مِن الأممِ يتسلطون علىٰ تراثِهَا ومجدِها كما يفعلُ فِئَامٌ من الناسِ ينتمون إلىٰ هذه الأمةِ بألسنتهم، وهم حربٌ عليها بأقلامهم وأفعالهم، لا تراهم إلَّا في صفوفِ أهلِ النفاقِ والمكرِ، يلبسون للناسِ لبوسَ الشعوذةِ والسحرِ، ويَخْتِلُون

الدهماءَ والعامةَ بأساليبِ الشيطانِ في الخديعةِ والشَّرِّ.

أَلَا إنَّ السُّنَّة المطهرة لهي تراثُ الحقِّ والخيرِ؛ لأنَّها من ذخيرةِ التوحيدِ الَّذي لأجلِهِ خلقَ اللهُ الخلقَ، وهي الهاديةُ إلىٰ عبادةِ الله تعالىٰ وحده، وبها يُقَامُ أمرُ اللهِ في الأرضِ.

وأهلُ الأغراضِ والهوىٰ لا همَّ لهم إلَّا العدوانَ علىٰ السُّنَّةِ المطهرةِ تشكيكًا فيها، وصدًّا عنها، وشَغْبًا حولها، وهيهات أن يصلوا إلىٰ شيءٍ مما يريدون، أو يحقِّقُوا غَرَضًا مما يبتغون؛ فالسُّنَّةُ محفوظةٌ بحفظِ اللهِ تعالىٰ لها، لا يضيرها كيدُ الكائدين، ولا يثلم حدَّها زيغُ الزائغين، ولا يلحق بها من رَهْجِ شبهاتِهِم شيءٌ، ولا ينالُ من ثباتها وجلالها ما يصنعون.

لقد قيَّضَ الله تعالىٰ للسنةِ المطهرةِ رجالًا خلقهم الله للذودِ عنها، ينفون عنها تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين.

وتراثُهُم في حياطةِ سنَّةِ نبيهم ﷺ تراثٌ شامخٌ باذخٌ، مُبهِرٌ في دقَّتِهِ وشمولِهِ، وفي عمقِهِ وإحاطتِهِ، وفي سدادِهِ وكمالِهِ، وفي

اتساقِهِ وتآلُفِهِ نقلًا صحيحًا وعقلًا صريحًا، بلا غُلُوٍّ وجفاءٍ.

وهذه صفحةٌ من صفحاتِ البحثِ في السنةِ الشريفةِ، في أمرٍ طالت فيه ذيولِ الكلامِ، واتَّسعت فيه أوديةُ القولِ، وتناوحت في جنباتِهِ اتهاماتٌ وأكاذيبُ وزيوفٌ، والأمرُ قريبٌ قريبٌ.

هذا بحثٌ في الوضع في الحديث يُظهر ما كان، ويُرَتِّبُ المعطياتِ، ويُجَلِّي الجهودَ التي قامَ بها الجهابذةُ الفحولُ.

وأسألُ اللهَ أن يجعله هدايةً لأقوامٍ، وشَجًىٰ في حلوقِ فِئَامٍ، وأن يجعلَهُ خالصًا لوجهِهِ الكريم، وصلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ نبيِّنَا محمدٍ وعلىٰ أبويه إبراهيمَ وإسماعيلَ، وسائرِ الأنبياءِ والمرسلين، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

وَكَتَبَ

أبو عبد الله

محمد بن سعيد بن رسلان

-عفا الله عنه وعن والديه-

سبك الأحد - الثلاثاء

١٦من المحرم ١٤٣٠

١٣ من يناير ٢٠٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُهُ، ونستعينُهُ، ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِنْ شرورِ أنفسنا وسيِّئاتِ أعمالنا، من يهده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ، وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ

أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بعدُ:

فَإِنَّ أحسنَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحدثَاتُها، وكلَّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّارِ.

أَمَّا بعدُ:

فهذا بحثٌ فِي أصلٍ من أصولِ ضوابطِ الروايةِ عند المحدِّثين، وهو «**الوضعُ فِي الحَدِيثِ**».

والوضعُ فِي الحديثِ، والكذبُ علىٰ رسولِ الله ﷺ من أهمِّ الأسبابِ التي دفعت العلماءَ إلىٰ تقعيدِ القواعدِ، وتأصِيلِ الأصولِ، والتفتيشِ والتنقيب والتحرِّي لإثباتِ الأصيل ونفي الدخيلِ.

وقد تناولتُ في هذا البحث -بحولِ اللهِ وقوته- تعريفَ

الوضعِ، وتتبَّعتُ بدايتَه، مُفنِّدًا الزعمَ أنَّ الوضعَ في الحديثِ وقع في عهدِ الرسولِ ﷺ، ومفرِّقًا بين بدايةِ الوضعِ وظهورِ الوضع.

وتتبَّعتُ -بفضلِ اللهِ تعالىٰ- الأسبابَ التي دعت إلىٰ الوضعِ في الحديث والتخرُّصِ علىٰ رسول الله ﷺ، والطرق التي سلكها الوضَّاعون لوضعِ الحديث والكذبِ فيه.

ونبَّهتُ - برحمة الله تعالىٰ- علىٰ دلائلِ الوضعِ وعلاماتِ تمييز الخالصِ الصحيحِ من الزائف الصريحِ، مع بيانِ حكم رواية الموضوعِ المكذوبِ علىٰ رسول الله ﷺ.

وانتهىٰ البحثُ -بفضل الله تعالىٰ- بذكرِ مجملِ جهودِ العلماءِ في محاربةِ الوضع ومقاومته، وهو كالتنبيهِ علىٰ ما بذلوا، والإشارةِ إلىٰ ما شادوا من صرحِ النقدِ الحديثيِّ الشامخِ العظيمِ، وما هذا التنبيهُ ولا هذه الإشارةُ إلا كالأصبعِ الممدودِ إلىٰ البحرِ الزخَّارِ المحيطِ، يُريك منه ما ترىٰ، والبحرُ -بعدُ- زاخرٌ بأمواهه، متلاطمٌ بأمواجه، صخَّابٌ بعُبابه، منطوٍ علىٰ رائعاتِ الأسرارِ ودفائنِ الكنوز، وأين يبلغ الأصبع الصغيرُ من البحرِ

المتلاطمِ الكبيرِ؟!

والكتابةُ في هذا الشأن يُعنىٰ بها لأمورٍ منها:

أ- تقريرُ وجوبِ التحرِّي، وضرورةِ التوثيق عند النظرِ في دينِ اللهِ ربِّ العالمين.

ب- الإشارةُ إلىٰ جهودِ علمائنا -رحمهم الله- في نفي الدخيلِ عن صرحِ الإسلامِ العظيمِ.

جـ- تتبُّعُ أصولِ المنهج العلمي الذي أرسىٰ قواعده ورفع أعلامه علماؤنا السالفون.

د- الردُّ علىٰ زعمِ الزاعمين حول اختلاطِ الدخيلِ بالأصيلِ من السنةِ اختلاطًا يُوجب الشكَّ فيها جملةً، وبيانُ أنَّ هذا الزعمَ لا وجود له إلا في أوهامِ المتوهِّمين وخيالِ المتخيِّلين.

هـ- الدعوةُ إلىٰ تنقيةِ كتب الفقه وكتب التفسير وكتب التاريخ مما دسَّه المغرضون، أو تورَّط في ذكره الطيبون الغافلون.

و- الاطِّلاعُ علىٰ وجهٍ عمليٍّ في تأويلِ قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا

﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

وأسأل الله تعالىٰ بأسمائه الحسنىٰ وصفاته المثلىٰ أن يتقبَّل مني هذا العملَ بقبولٍ حسنٍ، وأن يجزيَ به خيرًا كاتبَه وناشرَه، والناظرَ فيه، والدالَّ عليه، وهو سبحانه علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ.

والله تعالىٰ المسئول أن يهدينا جميعًا إلىٰ سواءِ السبيلِ، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وسلم تسليمًا كثيرًا.

وكتب

أبو عبد الله

محمد بن سعيد بن رسلان

الوضع في الحديث
وجهود العلماء في مواجهته

تعريفُ الوَضْعِ لغةً، واصطلاحًا:

الوَضْعُ في اللغةِ يأتي لِعِدَّةِ معانٍ:

الأولُ: الحَطُّ، تقولُ: وَضَعَهُ، يَضَعُه؛ بفتح ضَادِهِما: حَطَّهُ[١].

والثاني: الإسقاطُ، تقولُ: وَضَعَ عنه الدَّينَ والدَّمَ وجميعَ أنواعِ الجِنَايةِ يَضَعُهُ وَضْعًا: أَسْقَطَهُ عنه.

والثالثُ: التَّرْكُ، تقولُ: وَضَعَ الشَّيءَ من يَدِهِ يَضَعُهُ وَضْعًا إذا أَلْقَاهُ[٢].

---

(١) القاموس المحيط للفيروزآبادي، مادة: (وضع) (ص٩٩٦).

(٢) لسان العرب لابن منظور، مادة: (وضع) (ص٤٨٥٨).

والرابعُ: الإلصَاقُ، قال أبو الخطابِ بنُ دِحْيَةَ: «الموضوعُ: الملصَقُ، وَضَعَ فلانٌ علىٰ فلانٍ، كذا، أي أَلْصَقَهُ به».

قال الحافظُ: «وهو أيضًا: الحَطُّ والإسقاطُ، والأولُ -أي: المُلْصَقُ- أَلْيَقُ بهذه الحيثيَّةِ»(١).

الخامسُ: الاختلاقُ والافتراءُ، تقول: وَضَعَ فلانٌ هذا الكلامَ، تقصد أنه قد افتراه واخْتَلَقَهُ.

والموضوعُ فِي الاصطلاحِ هو: «الكلامُ الذي اخْتَلَقَهُ وافْتَرَاهُ واحدٌ من النَّاسِ ونَسَبَهُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ»(٢).

والمناسبةُ بين المعنىٰ اللُّغَويِّ والمعنىٰ الاصطلاحيِّ ظاهرةٌ واضحةٌ، فقد سُمِّيَ الحديثُ الموضوعُ كذلك؛ لأنه: مُنْحَطٌّ عن الاعتبارِ والاحتجاجِ لا ينجبر أصلًا؛ ولأنه مُسْقَطٌ من قسمِ الحديثِ

---

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر. تحقيق د. ربيع هادي عمير (ج٢ ص٨٣٨).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ج٢ ص٦٨).

لا يُعتبر به؛ ولأنه متروكٌ لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُعَرَّجُ عليه؛ ولأنه مُلْصَقٌ بالنبيِّ ﷺ وليس مما قاله ولا فاه به؛ ولأنه مُخْتَلَقٌ مفترًى لا حَقَّ فيه ولا حقيقة.

❊ ❊ ❊

بدايةُ الوَضْع

اختلفتِ الآراءُ حول بدايةِ الوضْعِ فِي الحديثِ علىٰ النحوِ التَّالِي:

أ- **زَعَمَ الأستاذُ أحمد أمين أنَّ الوضعَ في الحديثِ بَدَأ في عهدِ الرسولِ ﷺ فقال:** «ويظهر أنَّ هذا الوضع (وَقَعَ) حتىٰ فِي عهدِ الرسولِ، فحديثُ: «**مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1] يغلب علىٰ الظَّنِّ أنه إنما قِيلَ لحادثةٍ حَدَثَت، زُوِّرَ فيها علىٰ الرسولِ»[2].

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه، باب: إثم من كذب علىٰ النبي ﷺ، فتح الباري (ج١ ص٢٤١)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب: تغليظ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٦٦).

(٢) فجر الإسلام لأحمد أمين (ص٢١١).

وهذا زعمٌ مردودٌ، تناوله الدكتور مصطفىٰ السباعي رَحِمَهُ اللَّهُ **بالتفنيدِ ثم قال:** «لا يبقىٰ بعد هذا شَكٌّ في أنَّ الكذبَ لم يكن علىٰ عهدِ رسولِ الله ﷺ من الصحابةِ، ولا وَقَعَ منهم بَعْدَهُ، وأنهم كانوا محلَّ الثقة فيما بينهم، لا يكذبُ بعضهم علىٰ بعضٍ، وكلُّ ما كان بينهم من خلافٍ فقهيٍّ لا يتعدَّىٰ اختلافَ وجهاتِ النظرِ في أمرٍ دينيٍّ، وكلٌّ منهم يطلب الحقَّ وَيَنْشُدُه»[1].

وقال الدكتور أكرم ضياء العمري: «وقد غلب علىٰ ظَنِّ أحمد أمين أنَّ حديثَ «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». إنما قيل في حادثةٍ زُوِّرَ فيها علىٰ الرسولِ، ولكنَّ ما ذَهَبَ إليه لا سَنَدَ له في رواياتِ التاريخِ ولا في سياقِ الحديثِ، فالنبيُّ ﷺ إنما قال ذلك حين أَمَرَ الصحابةَ بالتبليغِ عنه، وفيه دَلَالةٌ علىٰ أنَّ النبيَّ ﷺ تَوَقَّعَ (كذا) ما سيكون مِنْ كَذِبٍ عليه فَحَذَّرَ من ذلك، ونَبَّهَ أَصْحَابَهُ إلىٰ أَخْذِ الحَيْطَةِ والتيقُّظِ في قبولِ الأحاديث، ولم يصحَّ

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفىٰ السباعي (ص٧٨).

دَليلٌ علىٰ أنه قَالَه في حادثةِ تزويرٍ معينةٍ»[١].

ب- **وذَهَبَ الشيخُ محمد أبو زهو إلىٰ أنَّ الوضعَ في الحديثِ ظهر سنة إحدىٰ وأربعين للهجرة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:** «يَعْتَبِرُ العلماءُ مَبْدَأَ ظهورِ الوضعِ في الحديث من هذا التاريخ (سنة إحدىٰ وأربعين للهجرة)، وهذا التحديدُ إنما هو لظهورِ الوضعِ في الحديثِ»[٢].

جـ- **وذَهَبَ الشيخُ محمد أبو شهبة إلىٰ مثلِ ذلك، فقال:** «وكان ذلك -أي: الوضعُ في الحديثِ- حوالي سنة أربعين للهجرةِ، وما زالت حركةُ الوضعِ تسيرُ وتتضخَّمُ حتىٰ دخلَ بسببها علىٰ الحديثِ بلاءٌ غيرُ قليلٍ، وهذا العصرُ هو ما يُعْرَفُ بعصرِ صغارِ الصحابةِ وكِبَارِ التابعين»[٣].

د- **ويرىٰ الدكتور محمد عجَّاج الخطيب أنَّ الوضعَ كان**

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري (ص٢١).

(٢) الحديث والمحدثون للشيخ محمد محمد أبو زهو (ص٤٨٠).

(٣) الإسرائيليات والموضوعات فِي كتب التفسير للدكتور محمد أبو شهبة (ص٣٤).

بعد الفتنةِ التي وقعت بين الصحابةِ بعد مقتلِ عثمانَ ﷺ، قال: «إنا نستبعد ظهورَ الوضعِ قبل الفتنةِ»[١].

هـ- وذَهَبَ الدكتور أكرم ضياء العمري إلىٰ أنَّ حركةَ الوضعِ كانت بعد خلافةِ عثمانَ، وقال: «نحن لا نجدُ في خلافةِ عثمانَ رواياتٍ تشير إلىٰ الوضعِ في الحديثِ»[٢].

و- وَإِلَىٰ قريبٍ مِن ذَلِكَ ذَهَبَ الدكتور محمد لطفي الصباغ فقال: «بَدَأَ الوضعُ في الحديثِ زمنَ الفتنةِ الكبرىٰ المؤلمةِ التي كانت بين عليٍّ ومعاوية ﷺ»[٣].

---

(١) السُّنَّة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص١٩٠).

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري (ص٢٢)، وقد وهم عليه الدكتور عمر حسن فلاتة فادَّعىٰ أنه قال: إن الوضع بدأ في النصف الثاني من خلافة عثمان ﷺ، وردَّ علىٰ رواية ذكرها الدكتور العمري وقال: «إنَّ هذه الرواية لا تصح من جهة الإسناد ففيه انقطاعٌ، وفيه متحاملٌ علىٰ عثمان». انظر: بحوث في تاريخ السنة (ص٢٢)، والوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاتة (ج١ ص١٨٨).

(٣) الحديث النبوي للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص٢٤٧).

ر- **وخَالَفَ الدكتورُ عمر بن حسن فلاتة هذه الآراءَ، وقال:** «الذي يظهرُ لي -واللهُ أعلمُ- أنَّ الوضعَ في الحديث -أعني: الكذبَ علىٰ رسولِ الله ﷺ- بَدَأَ متأخرًا عن هذه الفترةِ، ويمكن تحديدُه بالثلثِ الأخيرِ من القرنِ الأولِ، حيث قامت الأدِلَّةُ علىٰ وجودِ محاولاتٍ للكذبِ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ في تلك الحِقْبَةِ»(١).

والملاحظُ علىٰ هذه الآراء، وبخاصة رأي الدكتور عمر حسن فلاتة: أنها لا تُفَرِّقُ بين أمرين ينبغي التفريقُ بينهما وهما: بَدْءُ الوضعِ، وظُهُورُ الوضعِ.

والخَلْطُ بين هذين الأمرين أدَّىٰ إلىٰ الاختلافِ بين هذه الآراءِ، لأنَّه من بَدَهِيَّاتِ العقلِ أن يبدأَ الوضعُ علىٰ استحياءٍ شيئًا فشيئًا يتوارىٰ، ومن بدهياتِ العقلِ أنَّ هذه البدايةَ لا يمكن القطعُ بتحديدِ زمَنِهَا علىٰ وجهِ اليقينِ.

ولكنْ إذا استفحلَ أمرُ الوضعِ وعَظُمَ خَطْبُهُ، وأصبح ظاهرةً

---

(١) الوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاتة (ج٢ ص٢٠٢).

تلفتُ الأنظارَ، ويتوقَّفُ عندها أهلُ النقلِ والنَّقْدِ، أُرِّخَ لها بوقتِ ظهورِها علىٰ أنَّه وقتُ ميلادِها، والحقُّ أنَّ ميلادَهَا سابقٌ علىٰ رَصْدِها بقليلٍ أو كثيرٍ.

والذي تقرِّرُه معطياتُ التاريخِ وطبائعُ الأمورِ أنَّ الوضعَ بدأ قبل فتنةِ عثمانَ ﷺ، بل وكان الوضع عاملًا من عواملِ إثارَتِهَا، بل وأكبر تلك العواملِ.

والذي تولَّىٰ كِبْرَهُ في تلك الفتنةِ هو ابنُ السوداءِ عبدُ اللهِ بنُ سبأ اليهوديُّ، قال عنه الطبريُّ(١): «كان عبدُ اللهِ بنُ سبأ يهوديًّا من أهلِ صنعاءَ، أُمُّهُ سوداءُ، فأسلم زمانَ عثمانَ، ثم تَنَقَّلَ في بُلْدَانِ المسلمين، يحاول ضلَالَتَهُم»(٢).

(١) هو الإمام العلم أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، صاحب التاريخ والتفسير وتهذيب الآثار وغيرها من المصنفات النافعة الزائعة، توفي عشية الأحد ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلثمائة. تذكرة الحفاظ للذهبي (ج٢ ص٧١٠).

(٢) تاريخ الطبري لمحمد بن جرير الطبري. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم (ج٤ ص٣٤٠).

وقال الشَّهْرَسْتَانِي[١]: «عبدُ اللهِ بنُ سبأ الذي قال لعليٍّ -كرَّمَ الله وجهَهُ-: أنتَ، أنتَ، يعني: أنتَ الإلهُ، فَنَفَاهُ إلىٰ المدائنِ، زعموا أنه كان يهوديًّا فأسْلمَ، وكان في اليهودية يقول في يُوْشَعَ بنِ نونٍ وصيِّ موسىٰ -عليهما السلام- مثلَ ما قال في عليٍّ ﷺ.

وهو أولُ من أظْهَرَ القولَ بالنصِّ بإمامةِ عليٍّ ﷺ، ومنه انشعبت أصنافُ الغُلَاةِ»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٣]: «قد عَلِمَ أهلُ العلمِ أنَّ أولَ

(١) محمد بن عبد الكريم بن أحمد، وكنيته أبو الفتح، الشافعي المتكلم النظار، المتوفىٰ في «شهرستان» سنة ثمان وأربعين وخمسمئة. شذرات الذهب (ج٤ ص١٤٩).

(٢) الملل والنحل للشهرستاني. تحقيق الأستاذ عبد العزيز محمد الوكيل (ج١ ص١٧٤).

(٣) شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي، من أسرة عريقة في العلم والعمل، من أعلام مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد نشأ الشيخ تقي الدين في تَصَوُّنٍ تامٍّ وعفافٍ، مجاهدًا في سبيل الله بسيفه وقلمه، فدافع التتار عن دمشق =

ما ظهرتِ الشيعةُ الإِمَامِيَّةُ المدَّعيةُ للنَّصِّ في أواخرِ أيام الخلفاءِ الراشدين.

وافترىٰ ذلك عبدُ الله بن سبأ وطائفتُه الكذَّابون، فلم يكونوا موجودين قَبْلَ ذلك»(١).

وقال أيضًا: «كان عبدُ الله بنُ سبأ شيخ الرَّافِضَةِ لمَّا أظهر الإسلامَ، أراد أن يُفْسِدَ الإسلامَ بمكرِه وخبثِهِ، كما فعل بُولصُ بِدِينِ النَّصَارَىٰ، فأظهر النُّسُكَ، ثمَّ أظهر الأمرَ بالمعروفِ والنهيَ عن المنكرِ، حتىٰ سعىٰ في فتنةِ عثمانَ وقَتْلِهِ، ثمَّ لمَّا قَدِمَ علىٰ الكوفةِ أظهر الغلوَّ فِي عليٍّ، والنصَّ عليه، ليتمكَّنَ بذلك من

=

حتىٰ دفعهم، وحارب أهل البدعِ حتىٰ كَبَتَهُم، وتوفَّاه الله سجينًا في قلعة دمشق ليلة الإثنين لعشرين من ذي القعدة سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمئة.

(انظر في ترجمته: الكواكب الدرية في ترجمة المجتهد ابن تيمية لمرعي بن يوسف الكرمي. تحقيق نجم عبد الرحمن خلف).

(١) منهاج السنة النبوية لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. تحقيق د. محمد رشاد سالم (ج٨ ص٢٥١).

أغراضِهِ»[١].

فبدايةُ الوضع والكذب في الحديث -إذن- كانت تمهيدًا لقتل عثمان ﵁، وإشعالِ نيرانِ الفتنة، وأما ظهور ذلك ظهورًا واضحًا ورصده والتحذير منه، فلا شك أنه كان حولَ سنةِ أربعين من الهجرةِ، لمَّا احتدم الخلاف، ووقعت الفتنة، وتأصلت أصول الدعوةِ إلىٰ الفرق المختلفة المتصارِعَةِ.

وقد كَانَ هَذَا الرأي خليقًا أن يطابِقَ رأي الشيخ محمد أبو زهو، لولا أنَّه جَعَلَ الوضع مِن أتباع ابن سبأ، وهو منه، وجعل بداية الوضع لا ابنَ سبأ وجماعته[٢]، وإنَّمَا وَافَقَ رأي أحمَد أمين فِي أوَّليَّةِ الوضع.

---

(١) منهاج السنة النبوية لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ج٨ ص٤٧٩).

(٢) انظر في ترجمة عبد الله بن سبأ: تاريخ الطبري (ج٤ ص٣٤٠)، والملل والنحل للشهرستاني (ج١ ص١٧٤)، والبداية والنهاية لابن كثير (ج٧ ص١٧٤)، وميزان الاعتدال للذهبي (ج٢ ص٤٢٦)، وعثمان بن عفان لصادق إبراهيم عرجون (ص٢٦)، والأعلام للزركلي (ج٤ ص٨٨)، ومذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوي (ج٢ ص١٥).

قال الشيخُ أبو زهو رَحِمَهُ اللَّهُ: «وُجِدَ الكذبُ علىٰ رسول الله ﷺ من أتباع عبد الله بنِ سبأ اليهودي الذي أوقد نيران الفتنة، وألَّبَ الناسَ علىٰ خليفة المسلمين حتىٰ قتلوه ظُلمًا، ثمَّ لمَّا وُلِّيَ عليٌّ -كرم الله وجهه- الخلافة، وكان ما كان بينه وبين معاوية في صفِّينَ، افترق النَّاسُ إلىٰ شيعةٍ وخوارجَ وجمهور، وهنا ظهرَ الكذبُ علىٰ رسول الله ﷺ واشتد أمره من الشيعة والخوارج ودعاة بني أميةَ، لذلك يعتبر العلماء مبدأ ظهور الوضعِ في الحديث في هذا الوقت (سنة إحدىٰ وأربعين للهجرة)، وهذا التحديد إنما هو لظهور الوضع في الحديث، وإلا فقد وُجد الكذب علىٰ رسول الله ﷺ قبل ذلك حتىٰ في زمنه ﷺ، ومن أجل ذلك يقول ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1]. فما قال النبيُّ ﷺ ذلك إلا لحادثةٍ وقعت في عصره كُذب عليه فيها»[2]، وهذا بعينه رأي أحمد أمين، وقد سَبَقَ الردُّ عليه.

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٣).

(٢) الحديث والمحدثون للشيخ محمد محمد أبو زهو (ص٤٨٠).

أَسْبَابُ الوَضْعِ في الحديثِ

ظلَّ أمر الدينِ علىٰ السويَّة حتىٰ فتق فيه أعداؤه فتقًا لا يُرْقَعُ، ومزقوا أهله فِرقًا وطوائف تتعصَّبُ كل فرقة لرجل، وتتشبثُ كل طائفة برأي، وانقسم المسلمون أحزابًا.

ثُمَّ حاولت تلك الأحزابُ أن تدعم مواقفها، وتؤيد آراءها، فافترىٰ أهلُها الحديثَ علىٰ لسانِ خيرِ البرية، وألصقوا به ما هو منه براء، ومضوا في غَيِّهم يَعْمَهُون، كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون، ثم ازداد الأمر سوءًا، وتشعبت الأسباب الحاملة علىٰ الوضعِ والاختلاق، ولكنها مع تشعبها وكثرتها يمكن أن تحصر في هذه الأسباب:

١ - نُصرةُ الآراءِ والأهواءِ التي لا دليلَ عليها مِن الكتابِ والسُّنَّةِ:

كان للشيعة دورٌ كبيرٌ في وضعِ الأحاديثِ علىٰ الرسولِ ﷺ، واتخذوا لذلك سبلًا متغايرة؛ فتارةً يصنعون الأحاديث في مناقب عليٍّ وآل البيت، وتارة يضعونها في مثالب الشيخين ومعاويةَ وسائرِ الصحابة، وتاراتٍ يضعون ما يثبتُون به نظرية الوصيةِ والوصيِّ التي ابتكرها لهم عبدُ الله بن سبأ اليهودي.

وتميَّزَ الروافضُ[1] من بين الشيعة بكثرةِ الوضعِ وغزارتِه، وشهرتُهم بالكذبِ معروفةٌ عند الأئمةِ من قديمٍ.

قال ابن تيمية: «وقد اتفق أهلُ العلم بالنقلِ والرواية والإسناد

(١) سُمُّوا بالروافض لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم خرج علىٰ هشام بن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك، فرفضوه، ولم يبق معه إلا مئتا فارس، فقال لهم زيد بن علي: رفضتموني؟ قالوا: نعم، فبقي عليهم هذا الاسم.

انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لفخر الدين الرازي (ص٧٧).

علىٰ أن الرافضة أكذبُ الطوائفِ، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرةِ الكذبِ»[١].

وقال: «قال يونس بن عبدِ الأعلىٰ: قال أشهب: سئل مالكٌ رضي الله عنه عن الرافضةِ فقال: لا تكلمهم، ولا تروِ عنهم، فإنهم يكذبون.

وقال حَرْمَلَةُ: سمعتُ الشافعيَّ رضي الله عنه يقول: لم أر أحدًا أشهدَ بالزورِ من الرافضةِ.

وقال مُؤَمِّلُ بنُ إهابٍ: سمعت يزيدَ بن هارونَ يقول: يُكتَب عن كل مبتدع -إذا لم يكن داعيةً- إلا الرافضة، فإنهم يكذبون»[٢].

وتميَّزَ الخَطَّابِيَّةُ[٣] بين الروافض بالإمعانِ فِي الكذب

(١) منهاج السنة النبوية لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ج١ ص٥٩).

(٢) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال؛ المنهاج لابن تيمية، والمنتقىٰ للذهبي (ص٢١).

(٣) **الخَطَّابيَّة:** أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي، زعم أن الأئمة أنبياء ثم آلهة، وقال بإلهية جعفر بن محمد، وإلهية آبائه رضي الله عنهم، انظر: الملل والنحل للشهرستاني (ج١ ص١٧٩).

وشهادة الزورِ، فيروي الخطيبُ البغداديُّ عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «وتقبل شهادةُ أهل الأهواءِ إلا الخطابية من الروافضِ، لأنهم يرون الشهادة بالزورِ لموافقيهم».

وقال الخطيبُ فِي الموضعِ ذاتِهِ: «قال أبو أيوب: سُئِلَ إبراهيمُ عن الخطابيةِ، فقال: صِنْفٌ من الرافضةِ»[1].

وهؤلاء الرافضةُ كانوا إذا استحسنوا أمرًا جعلوه حديثًا، فقد روىٰ الخطيبُ في «الجامع» بإسنادِهِ عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ قال: «حدَّثني شيخٌ لهم -يعني: الرافضة- تاب، قال: كنا إذا اجتمعنا واستحسنَّا شيئًا جعلناه حديثًا»[2].

ومع ما لعليٍّ وآلِ البيتِ -رضوانُ اللهِ عليهم- في قلوبِ المؤمنين من رفيعِ المنزلةِ وعظيمِ المكانةِ بما ثبت لهم من فضلٍ في الكتابِ العزيزِ والسنةِ الصحيحةِ؛ إلا أنَّ الروافضَ لم يتورَّعوا

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص١٢٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي. تحقيق دكتور محمود الطحان (ج١ ص١٣٨).

أن يحملوا علىٰ عليٍّ وآلِ البيتِ ما هم في غنًىٰ عنه.

قال ابن القيم: «وأما ما وضعه الرافضةُ في فضائلِ عليٍّ فأكثرُ من أن يُعَدَّ، قال الحافظُ أبو يعلىٰ الخليلي في كتاب «الإرشاد»: وضعت الرافضةُ من فضائل عليٍّ ﷺ وأهلِ البيتِ نحوَ ثلثمئةِ ألفِ حديثٍ. ولا تستبعد هذا فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمرَ كما قال»[1].

ومن أمثلة ما وضع هؤلاء الشيعةُ في حقِّ عليٍّ ﷺ: الحديثُ الموضوعُ: «عليٌّ خيرُ البشرِ، فَمَنْ أَبَىٰ فقد كَفَر»[2].

ومن أمثلةِ ما افْتَرَوْه في حقِّ آلِ البيتِ ﷺ، ما ألصقوه بالنبيِّ ﷺ في زَعْمِهِم أنَّه قال: «أنا شجرةٌ، وفاطمةُ أصلُها أو فرعُها، وعليٌّ لِقَاحُها، والحسنُ والحسينُ ثمرتُها، وشيعتُنَا ورقُهَا، فالشجرةُ أصلُها من جَنَّةِ عدنٍ، والأصلُ والفرعُ واللقاح والورقُ

---

(١) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم. بعناية حسن السماحي (ص١٠٥).

(٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٣٢٨).

والثمرُ في الجنةِ»[1].

ولم يكتف الشيعةُ بوضعِ الأحاديثِ فِي مناقبِ عليٍّ وآلِ البيتِ، بل وضعوا أحاديثَ في ثَلْبِ الشيخين أبي بكر وعمر، وثَلْبِ معاويةَ وعمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنهم.

ومما رَمَوْا به أميرَ المؤمنين عمرَ بنَ الخطابِ رضي الله عنه أنَّه كان يشرب المُسْكِرَ، وقد روى ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» بإسناده عن سعيدِ بن ذي لعوة: «أنه رأى عمرَ بنَ الخطابِ رضي الله عنه يشرب المُسْكِرَ».

وقال ابنُ الجوزيِّ عَقِبَهُ: «هذا كذبٌ بلا شَكٍّ، قال أبو حاتم ابنُ حِبَّان: «سعيدُ بنُ ذي لعوةَ شيخٌ دَجَّالٌ يزعم أنه رأى عُمَرَ يَشْرَبُ المُسْكِرَ»[2].

ولمَّا رأى بعضُ الجهالِ ما افتراه هؤلاء فِي حقِّ أبي بكرٍ

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٠٥)، وانظر: ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٥٠٥)، (٤/ ٢٣٧).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (ج٣ ص٢٧٥).

وعمرَ رضي الله عنهما، وَضَعوا أحاديثَ في مُقَابِلِ تلك، في بيانِ مَنَاقِبِ الشيخين وإظهارِ فضلِهِمَا.

فمن ذلك: الحديث الموضوعُ: «إنَّ الله يتجلَّىٰ للناسِ عامّةً يومَ القيامةِ، ولأبي بكرٍ خَاصَّةً».

ومنه: «ما صَبَّ اللَّـهُ فِي صَدرِي شيئًا، إلا صَبَّه فِي صدرِ أبي بكرٍ».

ومنه: «وكان إذا اشتاقَ إلىٰ الجنةِ قَبَّلَ شَيْبَةَ أبي بكرٍ»[1].

ومنه: «لما عُرِجَ بي إلىٰ السماءِ قلت: اللهمَّ اجعل الخليفةَ مِنْ بَعْدي عليَّ بنَ أبي طالبٍ، فارتجَّت السمواتُ، وهتفت الملائكةُ من كلِّ جانبٍ: يا محمدُ! اقرأ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ قد شَاءَ اللهُ أن يكون مِنْ بعدِك أبو بكرٍ الصدِّيقُ»[2].

ومنه: «عن عبد الله بن أبي أَوْفَىٰ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ مُتَّكِئًا

---

(١) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص١٠٤).

(٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٣٠١).

علىٰ عليٍّ، وإذا أبو بكرٍ وعمر أقبلا، فقال: يا أبا الحسن، أَحِبَّهُما فَبِحُبِّهِما تدخلُ الجنَّة»[١].

وأكثرَ هؤلاء من ذَمِّ معاويةَ وعمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنهما، ولم يثبت في ذمِّهما رضي الله عنهما شيءٌ.

قال ابن القيِّم: «كلُّ حديثٍ في ذَمِّ معاويةَ فهو كَذِبٌ، وكلُّ حديثٍ في ذمِّ عمرِو بنِ العاصِ فهو كَذِبٌ، وكلُّ حَدِيث في ذَمِّ بني أُمَيَّةَ فهو كَذِبٌ»[٢].

ولم يقف الكذَّابون في أنصارِ معاويةَ مكتوفي الأيدي إزاءَ الأحاديثِ الموضوعةِ في ثَلْبِه وتَنْقيصِهِ، بل قاموا أيضًا بوضعِ الأحاديثِ في مَنَاقِبه.

فمن ذلك: الحديثُ الموضوعُ: «الأمناءُ عندَ اللهِ ثلاثةٌ: أنا، وجبريلُ، ومعاويةُ»[٣].

---

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٢١).

(٢) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص١٠٨).

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤١٧).

ومنه أيضًا: الحديثُ الموضوع علىٰ أبي هريرةَ ﵁: «أنَّ النبيَّ ﷺ ناول معاويةَ سهمًا، وقال: خُذْ هذا السهمَ حتىٰ تَلْقَاني به في الجنَّةِ»[1].

ومنه: الحديثُ الموضوعُ علىٰ جابرٍ ﵁ **مرفوعًا**: «إِذَا رأيتم معاويةَ يَخْطُبُ علىٰ مِنْبَرِي فَاقْبَلوه، فإنه أَمِينٌ مَأْمونٌ»[2].

قال ابنُ القيِّمِ: «ومن ذلك -أي: من الحديثِ الموضوعِ- ما وضعه بعضُ جَهَلَةِ أَهْلِ السنَّةِ في فضائلِ معاويةَ بنِ أبي سفيان».

قال إسحاقُ بن رَاهُويَه: «لا يصحُّ فِي فضائلِ معاويةَ بنِ أبي سفيان عن النبيِّ ﷺ شيءٌ».

قال ابن القيم: «ومراده -أي إسحاق- ومرادُ مَنْ قال ذلك من أهلِ الحديثِ: أنَّه لم يصحَّ حديثٌ في مناقِبه بخصوصِهِ، وإلا فما صَحَّ عندي في مناقبِ الصحابةِ علىٰ العمومِ، ومناقبِ قريشٍ،

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٢١).

(٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٢٦).

فمعاويةُ ﵁ داخلٌ فيه»[١].

وأمَّا الخوارجُ فقد اختلفَ الرأيُ فيهم لاختلاف الآثارِ الواردةِ بشأنِ كذبِهم وعدمِه، فقد أخرجَ الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع» بإسنادِه عن ابنِ لَهِيعَةَ قال: «سمعتُ شيخًا من الخوارجِ تَابَ ورَجَعَ، وهو يقول: إِنَّ هذه الأحاديثَ دينٌ، فانظروا عمَّنْ تأخذون دينكم، فإنَّا كنَّا إذا هَوِينَا أمرًا صيَّرنَاه حديثًا»[٢].

وأخرجه أيضًا في «الكفاية» بلفظه عن ابن لَهِيعَةَ[٣].

ولما كان من أصولِ الخوارجِ المقرَّرَةِ عندهم أنَّ مرتكِبَ الكبيرةِ كافر، والكَذِبُ عندَهم كبيرةٌ من الكبائرِ، فإنَّ استحلالَهم الكذبَ بهذه الصورةِ التي ذكرها ابنُ لَهِيعَة في حكايةِ الشيخ الخارجيِّ التائبِ يعدُّ خروجًا علىٰ طريقتِهم.

وهم لو استحلُّوا الكذبَ علىٰ النبيِّ ﷺ بطريقةِ الشيخِ

---

(١) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص١٠٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ج١ ص١٣٨).

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص١٢٣).

الخارجيِّ المجهولِ الذي ذكره ابنُ لهيعة، فلن يكونوا خوارجَ، بل كُفَّارًا، علىٰ أصولهم التي تقرِّرُ أنَّ مرتكِبَ الكبيرةِ كافرٌ.

والَّذِي عليه جماهيرُ العلماءِ أنَّ الخوارجَ يتحرّونَ الصدقَ في الحديثِ ولا يكذبون فيه.

أخرجَ الخطيبُ في «الكفايةِ» عن أبي داودَ سليمانَ بنِ الأشعثِ قال: «ليس في أصحابِ الأهواءِ أصحُّ حديثًا من الخوارجِ»[1].

وقال ابنُ تيمية: «الخوارجُ مع أنَّهم يَمْرُقُون من الإسلامِ كما يَمْرُقُ السهمُ من الرَّمِيَّةِ، وقد أمر النبيُّ ﷺ بقتالهم، واتفقَ الصحابةُ وعلماءُ المسلمين علىٰ قِتَالهم؛ ليسوا ممَّن يتعمَّدُ الكذبَ، بل هم معروفون بالصدقِ، حتىٰ يقال: إنَّ حديثَهم من أصحِّ الحديث»[2].

وقال أيضًا فِي ردِّه عَلَىٰ الرَّافِضَة: «أنتم تعلمون أنَّ أهلَ الحديثِ يُبغضون الخوارجَ، ويروون فيهم عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص١٣٠).

(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (ج١ ص٦٧).

كثيرةً صحيحةً، ومع هذا فلم يحملهم بغضُهم للخوارجِ علىٰ الكذبِ عليهم، بل جَرَّبُوهم فوجدوهم صادقين»[١].

وَقَد ذَهَب الدكتور مصطفىٰ السباعي إلىٰ أنَّ الخوارجَ ممَّن لم يتورَّط في الكذبِ علىٰ النبيِّ ﷺ، وأجاب عن النصِّ الذي ذكره ابنُ لهيعة عن شيخٍ خارجيٍّ بقوله: «أمَّا النصُّ السابقُ الذي يذكرونه عن شيخ للخوارج، فلا أدري مَنْ هو الشيخُ؟ وقد سبق مثلُ هذا التصريحِ يرويه حمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن شيخٍ رافضيٍّ، فلماذا لا تكون نسبتُه إلىٰ شيخٍ خارجيٍّ خطأً؟ خصوصًا ولم نعثر لهم علىٰ حديثٍ واحدٍ موضوعٍ.

وبحثتُ كثيرًا فِي كتبِ الموضوعات، فلم أعثر عَلَىٰ خَارِجيٍّ عُدَّ مِن الكذَّابين والوضَّاعين»[٢].

وبمثلِ رأي الدكتور مصطفىٰ السباعي قال الدكتور محمد

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (ج٧ ص٤١٢)، وانظر: المنتقىٰ من منهاج الاعتدال للذهبي (ص٤٨٠)، وهو منتقىٰ من منهاج السنة النبوية لابن تيمية.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفىٰ السباعي (ص٨٢).

عجاج الخطيب[١]، والدكتور محمد لطفي الصباغ[٢]، والدكتور عمر حسن فلاتة[٣].

وكانت الأهواء العَقَدِيَّةُ أيضًا سببًا من أسبابِ الوضعِ، فقد وضعت المرجئَةُ حديثَ: «إنَّ من تمام إيمانِ العبدِ الاستثناءُ، أن يستثني فيه»[٤].

وفِي المقابل وضع مخالفُوهم حديثَ: «إنَّ أمَّتِي عَلَىٰ الخيرِ، ما لم يتحوَّلوا عن القبلةِ، ولم يستثنوا في إيمانهم»[٥].

وَلَمَّا وقعت فِي الأمةِ محنةُ «خَلْقِ القرآنِ» وابتُلي بِهَا المُسلِمُون، كَانَ مِن ردودِ أفعالِهَا أنْ وَضَعَ بعضُهم حديثًا للردِّ

(١) السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص٢٠٦).

(٢) الحديث النبوي للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص٢٥٢).

(٣) الوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاتة (ج١ ص٢٣٨).

(٤) الموضوعات لابن الجوزي (ج١ ص١٣٥).

(٥) الموضوعات لابن الجوزي (ج١ ص١٣٥)، واللآلئ المصنوعة للسيوطي (١/ ٤١).

علىٰ مَنْ قال: بتلك البدعةِ، فقال عن أنسٍ يرفعه: «كلُّ ما في السموات والأرضِ وما بينهما فهو مخلوقٌ غير الله والقرآن، وذلك أنه كلامُه منه بدأَ وإليه يعودُ، وسيجيء أقوامٌ من أمتي يقولون: القرآنُ مخلوقٌ، فمن قاله منهم فقد كَفَرَ باللهِ العظيمِ، وطلقَتْ منه امرأتُه من ساعتِه، لأنه لا ينبغي للمؤمنة أن تكونَ تحت كافرٍ، إلا أن تكونَ سبقته بالقولِ»[1].

علىٰ أنَّ الكذبَ في الرافضةِ لا يدانيه كذبٌ في فرقةٍ من الفِرَقِ، و«العلماءُ كلُّهم متَّفقون علىٰ أنَّ الكذبَ في الرافضةِ أظهرُ منه في سائرِ طوائفِ أهلِ القبلةِ.

ومَنْ تأمَّل كتبَ الجرحِ والتَّعديلِ المُصنَّفَةِ في أسماءِ الرواةِ والنَّقَلَةِ وأحوالهم رأىٰ المعروفَ بالكذبِ في الشيعةِ أكثرَ منهم في جميعِ الطوائفِ»[2].

---

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤).

(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (ج١ ص٦٦).

٢- الزَّنْدَقَةُ.

الزِّنْدِيقُ -بالكسر-: من الثَّنَوِيَّةِ، أو: القائلُ بالنورِ والظلمةِ، أو: مَنْ لا يؤمن بالآخرةِ وبالربوبيةِ، أو: مَنْ يُبْطِنُ الكفرَ ويُظْهِرُ الإيمانَ[1].

وقال السخاويُّ: «الزنادقةُ: هم المبطِنون للكفرِ، المظهرون للإسلام، أو الذين لا يدينون بدينٍ»[2].

وقال ابن حبان: «الزنادقةُ: هم الذين كانوا يعتقدون الزندقةَ والكفرَ ولا يؤمنون باللهِ واليومِ الآخرِ، كانوا يدخلون المدنَ، ويتشبَّهون بأهلِ العلمِ، ويضعون الحديثَ على العلماءِ، ويروون عنهم؛ ليوقعوا الشَّكَّ والرَّيبَ في قلوبهم، فهم يَضِلُّون ويُضِلُّون، فيسمع الثقاتُ منهم ما يروون، ويؤدونها إلى مَنْ بعدهم»[3].

(١) القاموس المحيط للفيروزآبادي مادة: (زنديق) (ص١١٥١).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ج١ ص٣٠٠).

(٣) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي (ج١ ص٦٢).

وإنَّمَا حمل هؤلاء الزنَادِقَةَ عَلَىٰ الوَضعِ أنَّهم كانوا في جملتهم من أبناءِ الأممِ المغلوبةِ، التي فتحهَا الإسلامُ، وأعزَّها اللهُ به، فلم تقرَّ أعينُهم به، ولم تنشرح له صدورهم، ولم تطمئن به قلوبُهم، فكرهوه وكرهوا العربَ، وسَعَوْا للنيلِ منه، ولم يستطيعوا مع ذلك أن يفعلوا شيئًا، فكَادُوا للإسلامِ في الظلامِ.

ولما كان القرآنُ لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خَلْفه، ويُنْقَلُ بالتواترِ أمَّةً عن أمَّةٍ، ولم تكن السنَّةُ كذلك، مع حاجةِ المسلمين إليها وتعويلهم عليها، فقد عَمَدوا إلىٰ السنَّة يَدُسُّون فيها ويُحَرِّفُون من أَجْلِ أن يُفسدوا عقيدةَ المسلمين ودينَهم.

ومن هؤلاء الزنادقةِ: عبدُ الكريمِ بنُ أبي العَوْجَاء.

قال عنه الذهبي: «هو خَالُ معنِ بنِ زائدةَ، زنديقٌ مُعَثَّرٌ، قال أبو أحمد بنُ عَدِيٍّ: لما أُخذ لتُضْربَ عنقُه قال: لقد وضعت فيكم أربعةَ آلافِ حديثٍ أُحَرِّمُ فيها الحلالَ، وأُحَلِّلُ فيها الحرام.

قتله محمدُ بنُ سليمان العباسي الأميرُ بالبصرةِ»[1].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٢ ص٦٤٤).

ومنهم: بَيَانٌ الزنديقُ.

قال الذهبيُّ: «هذا بَيَانُ بنُ سمعان النهديُّ من بني تميم، ظهر بالعراق بعد المئة، وقال بإلهيةِ عليٍّ، وأنَّ فيه جزءًا إلهيًّا متحدًا بناسوتِهِ، ثمَّ مِن بعده في ابنه محمدِ بنِ الحنفية، ثم في أبي هاشمٍ ولدِ ابن الحنفية، ثم مِن بعده في بَيَانٍ هذا، وكتب بيانٌ كتابًا إلىٰ أبي جعفرٍ الباقرِ، يدعوه إلىٰ نفسِه، وأنه نبيٌّ**!!**

قال ابن نمير: قتلَه خالدُ بنُ عبدِ الله القَسْرِي وأحرقه بالنارِ»[1].

ومنهم: محمدُ بنُ سعيدٍ الشاميُّ المصلوبُ.

قال الذهبيُّ: «إنَّه كان يقول: لا بأس إذا كان كلامًا حسنًا أن تَضَعَ له إسنادًا»[2].

وهو الذي وَضَعَ حديثَ: «أنا خاتمُ النبيين، لا نبيَّ بعدِي

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج١ ص٣٥٧).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٣ ص٥٦٢).

إلا أن يَشَاءَ الله».

قال السيوطي: «وضع هذا الاستثناءَ لِمَا كان يدعو إليه من الإلحادِ والزندقةِ، والدعوةِ إلىٰ التنبِّي»[1].

ومن أمثلةِ ما وضعه الزنادقةُ ليفسدوا عقيدةَ المسلمين: الحديثُ الموضوعُ: «قيل: يا رسولَ الله؛ ممَّ ربنا؟ قال: من ماءٍ مرورٍ، لا من أرض ولا من سماء، خلق خيلًا فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق!!»[2].

ومن مفترياتِ الزنادِقَةِ: الحديثُ الموضوعُ علىٰ معاذٍ ﵁ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «المجرَّةُ التي في السماءِ عَرَقُ الحيَّةِ التي تحتَ العرشِ»[3].

ولكنَّ هذا الباطلَ الذي رَوَّجَ له الزنادقةُ وأعداءُ الإسلامِ لم يَرُجْ عند النقَّادِ والجَهَابِذَةِ من المسلمين، فقد ميَّزوا صحيحَ

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ج١ ص٢٨٤).

(٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٣).

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٨٥).

الأحاديثِ من سقيمِها، وبيَّنوا مستقيمَها من مُعْوَجِّها وكشفوا عَوَارَهَا ومَحَوْا عَارَهَا.

أخرج الخطيبُ في الكفاية عن عبدة بنِ سليمانَ قال: «قيل لابن المبارك: هذه الأحاديثُ المصنوعةُ؟ قال: يعيشُ لها الجهابِذَةُ»[1].

ونسب ابنُ الوزيرِ[2] فِي «تنقيح الأنظار» هَذَا القولَ لعبدِالرَّحمَنِ بن مَهْدِيٍّ فقال: «روينا عَن عَبدِ الرَّحمَن بن مهدي أنه قيل له: هذه الأحَادِيث المَصنُوعةُ؟ قال: يعيش لها الجهابذةُ،

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٣٧)، والجهابذة: جمع جِهْبِذ -بكسر الجيم-: النَّقَّادُ الخبير. انظر القاموس المحيط (ص٤٢٤).

(٢) الإمام محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضىٰ اليماني المعروف بابن الوزير ولد في شهر رجب سنة خمس وسبعين وسبعمئة، وتبحر في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر صيته، وبَعُدَ ذكره، وطار علمه في الأقطار، وله: «العواصم من القواصم»، و«الروض الباسم»، وغيرهما كثير، وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شهر محرم سنة أربعين وثمانمئة. [البدر الطالع (ج٢ ص٨١)].

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾»[١].

٣- القَصُّ وَالْوَعْظُ.

«**القصُّ**: فِعْلُ القَاصِّ إذا قَصَّ القَصَصَ، والقَاصُّ: الذي يأتي بالقصَّة علىٰ وَجْهِهِا كأنه يَتَتَبَّعُ مَعَانِيَهَا وألفاظَها، والقاصُّ يَقُصُّ القصَصَ لإتباعِهِ خَبَرًا بعد خبرٍ، وَسَوْقِهِ الكلامَ سَوْقًا»[٢].

والقاصُّ فِي لسانِ الشرع هو: «الذي يُتبعُ القصةَ الماضيةَ بالحكايةِ عنها والشرحِ لها، وذلك: القَصَصُ، وهذا في الغالبِ عبارةٌ عمَّن يروي أخبارَ الماضين»[٣].

«وأما الوعظُ فهو: تخويفٌ يَرِقُّ له القلبُ»[٤].

---

(١) انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ج٢ ص٧٩).

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة: (قصص) (ص٣٦٥١).

(٣) كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي تحقيق. د. محمد لطفي الصباغ (ص١٥٧).

(٤) كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص١٦٠).

وليس القصُّ والوعظُ والتذكيرُ مذمومًا لذاتِهِ، ولكنَّ كثيرًا من الأمورِ التي تُجَافِي الشرعَ وقعت من القصَّاصِ والمذكِّرين، فَطَغَتْ علىٰ حَسَنَاتِهِم، واستوجبوا بسببها القدحَ والذَّمَّ والتنقيصَ.

قال ابن الجوزي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معظمُ البلاءِ في وضع الحديثِ إنما يجيءُ من القُصَّاصِ، لأنهم يريدونَ أحاديثَ تُرقق وتَنْفُقُ، والصحاحُ تقلُّ في هذا»[2].

وحول هذا المعنىٰ يقول الدكتور محمد لطفي الصباغ: «ومن أكبر جرائمهم -أي: القُصَّاص- وَضْعُهُم الحديثَ، فلقد ساهم القصاصُ في وَضْعِ الحديث، ويبدو أن نصيبَهم في وَضْعِ الحديثِ كان كبيرًا، وهذا أمرٌ طَبيعيٌّ (كذا)، لأنَّ هذا القَصَّ

(١) الإمام الكبير جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي، شيخ وقته، وإمام عصره، كان مكثرًا من التصنيف جدًّا، ولد سنة عشر وخمسمئة ومات رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة سبع وتسعين وخمسمئة. كتاب الذيل علىٰ طبقات الحنابلة لابن رجب (ج١ ص٣٩٩).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (ج١ ص٤٤).

يتطلَّبُ مادةً كثيرةً وجديدةً، فكانوا مدفوعين إلىٰ ذلك دفعًا، ومن استعرض الأحاديثَ الشائعةَ بين عامَّةِ الناسِ وجد أنَّ مُعْظَمَ الأحاديثِ الباطلةِ إنما سمعوها من القصَّاصِ»[1].

وقد كُرِه القَصَصُ لأشياءَ منها:

«أنَّ القصصَ لأخبارِ المتقدمين تَنْدُرُ صحَّتُه، خصوصًا ما يُنْقَلُ عن بني إسرائيل وفي شرعنا غُنْيَةٌ.

وأنَّ عمومَ القُصَّاصِ لا يتحرُّون الصوابَ، ولا يحترزون من الخطأ، لقلَّةِ علمهم وتقواهم»[2].

وَفِي رصدٍ للوجوهِ التي يدخل منها الدَّغَلُ والشَّوْبُ علىٰ الحديثِ قال ابن قتيبة: «القُصَّاصُ علىٰ قديمِ الأيامِ، فإنهم يُميلون وجوهَ العوامِّ إليهم، ويستدرُّون ما عندهم بالمناكيرِ، والغريبِ،

(١) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي، تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص١٤).

(٢) كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص١٥٨).

والأكاذيبِ من الأحاديث.

ومن شأنِ العوامِّ القعودُ عند القَاصِّ ما كان حديثُه عجيبًا خارجًا عن فِطَرِ العقولِ، أو كان رقيقًا يُحْزِنُ القلوبَ، ويستغزِرُ العيونَ.

فإذا ذَكَرَ الجنَّةَ قال: فيها الحوراءُ من مسكٍ، أو زعفرانٍ، وعجيزتُها ميلٌ في ميلٍ، ويبوِّئ اللهُ تعالىٰ وليَّه قصرًا من لؤلؤةٍ بيضاءَ، فيها سبعونَ ألف مقصورةٍ، في كلِّ مقصورةٍ سبعون ألف قُبَّةٍ، في كلِّ قُبَّةٍ سبعون ألف فراشٍ، علىٰ كلِّ فراشٍ سبعون ألف كذا... فلا يزال في سبعين ألف كذا، وسبعين ألفًا، كأنه يرىٰ أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولا دونها»[١].

وأما بداية القصص فيذكر ابن الجوزي أن تميمًا الداري رضي الله عنه هو أولُ مَنْ قصَّ وكان ذلك علىٰ عهدِ عمر وبإذنه[٢].

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٢٧٩).

(٢) كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص١٧٥).

ويذكر السيوطي رواية الطبراني في الكبير عن قَصِّ تميمٍ بأمر عمر فيقول: «وروىٰ الطبراني بسندٍ جيدٍ عن عمرو بن دينار أن تميمًا الداري استأذن عمر في القَصَصِ، فأبىٰ أن يأذن له، ثم استأذنه فأبىٰ أن يأذن له، ثم استأذنه فقال: إن شئت، وأشار بيده، يعني: الذَّبح.

قَالَ الحَافِظُ زين الدين[1]: فانظر توقف عمر في إذنه في حق رجل من الصحابة الذين كلٌّ واحد منهم عدل مؤتمن، وأين مثلُ تميمٍ في التابعين ومن بعدهم؟»[2].

---

(١) زين الدين هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم بن الزين العراقي الشافعي الحافظ الكبير، حبب إليه الحديث حتىٰ غلب عليه، وتوغل فيه، وشهد له شيوخه بالتبريز فيه، وكان عالمًا بالنحو واللغة والغريب والقراءات والفقه، ومن تلامذته الحافظ ابن حجر، توفي سنة ست وثمانمئة. [البدر الطالع (ج١ ص٣٥٤)].

(٢) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص٢٢٣).

قال الهيثمي[١]: «رواه الطبراني في «الكبير»[٢] ورجالُه رجال الصحيحِ إلا أنَّ عمرَو بنَ دينارٍ لم يسمع من عمر»[٣].

ولأن تميمًا رضي الله عنه صحابيٌّ من أهل العلم والفضل، وكان يقصُّ في عهدِ عمرَ رضي الله عنه والصحابة متوافرون، فلا شك أن إطلاق لفظ القص علىٰ تذكيره من باب التجوز والاتساعِ، ولا شك أنه كان يذكِّرُ سامعيه في إطار الكتاب والسنة، وليس كما يفعل عامةُ القصَّاصِ، وقد كان عمر نفسه رضي الله عنه يرىٰ في قَصصِ القرآن والسنة غُنْيَةً وكفاية.

وفيما ذكره السيوطي فِي «تحذير الخواص» ما يشهد لهذا،

---

(١) الهيثمي هو الحافظ علي بن أبي بكر بن سليمان نور الدين الهيثمي الشافعي القاهري، صحب الزين العراقي ولم يفارقه سفرًا ولا حضرًا حتىٰ مات، صنف «مجمع الزوائد» وغيره، ومات سنة سبع وثمانمئة. [البدر الطالع (ج١ ص٤٤١)].

(٢) الحديث في المعجم الكبير للطبراني. بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي (ج٢ ص٤٩) رقم(١٢٤٩).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (ج١ ص١٩٠).

فقد قال: «أخرج ابنُ أبي شيبة والمروزي عن ابن سيرين قال: بلغ عمرَ أنَّ رجلًا يقص بالبصرةِ، فكتب إليه: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾ [يوسف:١-٣] قال: فعرف الرجلُ، فتركَه»[١].

وقد كان في أولئك القصاصِ مُغَفَّلُون؛ فمنهم: أبو كعبٍ القاصُّ قال يومًا في قَصَصه: «كان اسمُ الذئبِ الذي أكلَ يوسفَ كذا وكذا، فقالوا له: فإنَّ يوسفَ لم يأكُلْه الذئبُ! قال: فهو اسمُ الذئبِ الذي لم يأكل يوسفَ»[٢].

ومن عجائب هؤلاء القصاصِ ما ذكره ابنُ الجوزيِّ بسنده عن عامرٍ الشعبيِّ[٣] قال: «بينما عبدُ الملك جالسٌ وعنده وجوهُ

(١) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص٢٤٨).

(٢) كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص٣٢٤).

(٣) علَّامة التابعين أبو عمرو عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي، كان إمامًا =

الناسِ من أهلِ الشامِ، قال لهم: مَنْ أعلمُ أهلِ العراقِ؟ قالوا: ما نعلم أحدًا أعلم من عامرٍ الشَّعْبي. فأمر بالكتابِ إليَّ؛ فخرجتُ إليه حتىٰ نزلت تَدْمُرَ، فوافقتُ يومَ جمعةٍ، فدخلت أصلِّي في المسجدِ، فإذا إلىٰ جانبي شيخٌ عظيمُ اللحيةِ، قد أطاف به قومٌ من أهلِ المسجدِ، وهم يكتبون عنه.

فحدَّثهم قال: حدثني فلانٌ عن فلانٍ يبلغ به النبيَّ ﷺ أنَّ الله تعالىٰ خَلَقَ صُورَين، له في كلِّ صورٍ نفختان: نفخةُ الصَّعقِ ونفخةُ القيامةِ.

قال الشعبيُّ: فلم أَضبط نفسي أن خفَّفتُ صلاتي، ثم انصرفتُ فقلت: يا شيخُ! اتَّقِ اللهَ ولا تحدِّثنَّ بالخطأ، إنَّ الله تعالىٰ لم يخلق إلا صُورًا واحدًا..

فقال لي: يا فاجرُ! إنما يحدِّثني فلانٌ عن فلانٍ، وتردُّ عليَّ؟

=

حافظًا، فقيهًا متقنًا، آية فِي الحفظ والذكاء، مات بعد المئة، وله نحو من ثمانين. تذكرة الحفاظ للذهبي (ج١ ص٧٩)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص٢٨٧).

ثم رفع نَعْلَه فَضَرَبَني بها، وتتابع القومُ عليَّ ضربًا معه.

فوالله ما أقلعوا عنِّي حتىٰ حَلَفْتُ لهم أنَّ الله تعالىٰ خلق ثلاثين صُورًا، له في كلِّ صورٍ نفخةٌ، فأَقْلَعُوا عني، فرحلتُ إلىٰ دمشق، ودخلتُ علىٰ عبد الملك، فسلَّمتُ عليه، فقال لي: يا شعبيُّ، بالله حدثني بأعجبِ شيءٍ رأيتَه في سَفَرِك، فحدَّثته حديثَ التدمريين، فضحك حتىٰ ضرب برجليه»(١).

وقد كان من القُصَّاصِ مَنْ لا يبدأ الكذبَ بدءًا، وإنما يسمع الحديث فيخلطه ويزيدُ فيه «فعن أبي الوليد الطيالسي قال: كنت مع شعبةَ، فدنا منه شابٌّ، فسأل عن حديثٍ، فقال له: أقاصٌّ أنت؟ قال: نعم، قال: اذهب، فإنا لا نحدِّثُ القصَّاصَ، فقلت له: لِمَ يا أبا بسطام؟ قال: يأخذون الحديثَ منا شِبرًا فيجعلونه ذِراعًا»(٢).

---

(١) كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص٣٠٢).

(٢) كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص٣٠٨).

وأما الصفاتُ التي ينبغي أن يحوزَها القاصُّ فقد قال عنها السيوطي: «ولا ينبغي أن يقصَّ علىٰ الناس إلا العالم المتقنُ فنونَ العلمِ، الحافظُ لحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، العارفُ بصحيحهِ وسقيمهِ ومسنَدِه ومقطوعِه ومعضلِه، العالمُ بالتواريخِ وسِيَرِ السلفِ، الحافظُ لأخبارِ الزهادِ، الفقيهُ في دينِ اللهِ، العالمُ بالعربيةِ واللغةِ.

ومدارُ ذلك كلِّه علىٰ تقوىٰ الله، وأن يُخْرِجَ من قلبه الطمعَ في أموالِ الناسِ»[1].

٤- رغبةُ بعضِ جُهَّالِ الزهَّادِ والعبَّادِ فِي حَمْلِ النَّاسِ عَلَىٰ الدِّينِ.

وهذا الصِّنفُ من الواضِعين للحديثِ أعظمُ الأصنافِ ضَررًا، لأنَّ الناسَ يُحسنون الظنَّ بالواضعين من أهلِ الزهدِ والعبادةِ، ولا يتَّهمونَهم، فيروجُ عندهم ما يفترون.

---

(١) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ (ص٢٧٢).

قال ابن الصلاح: «والواضعون للحديثِ أصنافٌ، وأعظمُهم ضررًا قومٌ من المنسوبين إلىٰ الزهدِ، وضعوا الأحاديثَ احتسابًا فيما زَعَمُوا، فتقبَّلَ الناسُ موضوعاتِهم ثقةً بهم، ورُكونًا إليهم، ثم نهضت جهابذةُ الحديثِ بكشفِ عوارِها ومحوِ عارِها والحمدُ لله»[(١)].

وَمِن هَؤلاء الصَّالحين من لَا يتعمَّدُ وَضْعَ الحديثِ، ولا الكذبَ فيه وإنما يجري الكذبُ علىٰ ألسنتهم لقلَّةِ ضبطِهم، ورِقَّةِ علمِهم بصناعةِ أهلِ الحديثِ، وعدمِ إحاطَتِهم بقواعدِهم وطُرُقِهم.

روىٰ مسلمٌ في مقدمةِ صحيحه عن يحيىٰ بن سعيد القطَّانِ، قال: «لم نَرَ الصالحين في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديثِ.

وعنه قال: لم تر أهلَ الخيرِ في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديثِ.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح. تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (ص٢٧٩).

قال مسلم: يقول: يجري الكذبُ علىٰ لسانِهم ولا يتعمَّدون الكذبَ»[١].

«وقال يحيىٰ بن سعيدٍ: آتمنُ الرجل علىٰ مئةِ ألفٍ ولا آتمنُهُ علىٰ حديثٍ.

وعن أبي الزِّنَادِ قال: أدركتُ بالمدينةِ مئةً، كلُّهم مأمونٌ، ما يُؤْخَذُ عنهم شيءٌ من الحديثِ: يُقال: ليس من أهلِهِ»[٢].

وسُئل وكيعٌ عن وهبِ بنِ إسماعيل، فقال: «رجلٌ صالحٌ، وللحديثِ رجالٌ».

وعن سفيانَ بنِ عيينة قال: «كان بالكوفةِ شيخٌ صالحٌ عنده أربعةَ عَشَرَ حديثًا، يُعرف بها، علىٰ أنه لم يكن عنده غيرُها، فلما

(١) صحيح مسلم بشرح النووي. المقدمة: الكشف عن معايب رواة الحديث (ج١ ص٩٤).

(٢) أخرج مسلم قول أبي الزناد في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين. صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٨٦).

كان بعدُ زادت أُخَرَ، فقيل له: من أين هذا؟! قال: من رزقِ اللهِ ﷻ»[١].

وَلَكِنَّ مِن العُبَّادِ والصَّالِحين أَقوَامًا وَضَعوا الحَدِيث متعمِّدين، يبتغون بذلك وجهَ اللهِ بزعمهم، ويحتسبون بوضعِهِ، لا يريدون علىٰ كذبهم جزاءً ولا شُكورًا!! وهؤلاء أشدُّ أصنافِ الواضعين ضررًا.

قال الشيخ أحمد شاكر: «وشرُّ أصنافِ الواضعين وأعظمُهم ضَرَرًا قومٌ ينسبون أنفسَهم إلىٰ الزهدِ والتصوفِ، لم يتحرَّجوا عن وضعِ الأحاديثِ في الترغيبِ والترهيبِ، احتسابًا للأجرِ عند الله، ورغبةً في حَضِّ الناسِ علىٰ عملِ الخيرِ واجتنابِ المعاصي -فيما زعموا- وهم بهذا العملِ يُفسدون ولا يُصلحون، وقد اغترَّ بهم كثيرٌ من العَامَّةِ وأشباهِهم، فصدَّقوهم ووثقوا بهم؛ لِمَا نُسِبوا إليه مِن الزهدِ والصَّلَاحِ، وليسوا موضعًا للصدقِ، ولا أهلًا للثقة.

وبعضهم دخلت عليه الأكاذيبُ جهلًا بالسنة، لحُسنِ ظنِّهم

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص١٥٨).

وسلامةِ صدرهم، فيحملون ما سمعوه علىٰ الصدق، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصوابِ، وهؤلاء أخفُّ حالًا وأقلُّ إثمًا من أولئك.

ولكن الواضعين منهم أشدُّ خطرًا؛ لخفاء حالهم علىٰ كثير من الناس، ولولا رجالٌ صدقوا في الإخلاصِ لله، ونصبوا أنفسَهم للدفاعِ عن دينهم، وتفرَّغوا للذَّبِّ عن سنةِ رسولِ اللهِ وأفْنَوا أعمارَهم في التمييزِ بين الحديثِ الثابتِ والحديثِ المكذوبِ، وهم أئمةُ السنَّةِ وأعلامُ الهدىٰ، لولا هؤلاء لاختلطَ الأمرُ علىٰ العلماءِ والدَّهْماءِ، ولَسقطت الثقةُ بالأحاديثِ»[1].

ومن هؤلاء الوضَّاعين المحتسبين:

غلام خليل: أحمد بن محمد بن غالب الباهلي[2].

---

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث. بشرح أحمد محمد شاكر (ص٨٠).

(٢) انظر: كتاب المجروحين لابن حبان البستي (١/ ١٥٠)، وميزان الاعتدال للذهبي (١/ ١٤١)، والسنة للدكتور مصطفىٰ السباعي (٨٧)، والسنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب (٢١٥).

وكان زاهدًا يتقشَّفُ، ويقتات بالباقلاءِ صِرفًا، وقد عُرف بزاهدِ بغداد، وقال أبو داود: «أخشىٰ أن يكون دَجَّالَ بغداد».

وقد كان يحمل علمًا كثيرًا، ويجيب في كلِّ ما يُسْأل، ومات فِي رجب سنة خمس وسبعين ومئتين، وغُلِّقت أسواقُ بغدادَ لموته، وحُمل في تابوتٍ إلىٰ البصرة.

وكان مع ذلك كذَّابًا غليظَ جلدة الوجه.

قال أبو جعفر بن الشعيري: «لما حدَّث غلامُ خليل، عن بكر ابن عيسىٰ، عن أبي عوانة قلت له: يا عبدَ الله، ما هذا الرجلُ؟ هذا حدَّث عنه أحمدُ بن حنبل، وهو قديمٌ لم تدركه، ففكَّر في هذا، ثم خِفْتُهُ فقلت: لعلَّه آخرُ باسمِهِ، فسكتَ، فلما كان من الغدِ قال لي: يا أبا جعفر، علمتَ أني نظرتُ البارحةَ فيمن سمعتُ عليه بالبصرةِ ممن يقال له بكرُ بن عيسىٰ، فوجدتهم ستين رجلًا».

قال ابنُ عَدِيٍّ: «سمعتُ أبا عبد الله النهاوندي يقول: قلتُ لغلام خليل: ما هذه الرقائقُ التي تحدِّثُ بها؟ قال: وضعناها لنرقِّقَ بها قلوبَ العامَّةِ.

ومنهم: نوحُ بنُ أبي مريم، أبو عصمة المروزي، وهو نوحٌ الجامعُ[1].

وسمِّي الجامعَ لأنه أخذ الفقهَ عن أبي حنيفة وابن أبي ليلىٰ، والحديثَ عن حجَّاجِ بن أَرطَأَةَ، والتفسيرَ عن الكلبيِّ ومقاتلٍ، والمغازي عن ابن إسحاق، وروىٰ عن الزهري، وابن المنكدر، وقال عنه ابن حبان: «جمعَ كلَّ شيءٍ إلا الصدقَ».

وروىٰ الحاكم بسنده إلىٰ أبي عمار المروزي أنه قيل لأبي عصمة نوحِ بن أبي مريم: «من أين ذلك: عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآنِ سورةً سورةً، وليس عند أصحاب عكرمةَ هذا؟! فقال: إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآنِ واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديثَ حسبةً».

وقيل: إنَّ نوحًا هذا هو واضعُ حديثِ أُبَيٍّ الطويلِ في فضائلِ

(١) انظر: كتاب المجروحين لابن حبان البستي (٣/ ٤٨)، وميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٢٧٩)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٨٢).

القرآنِ سورةً سورةً،وقيل: بل وضعه شيخٌ بعبَّادان[(١)].

وقال العراقيُّ: «كلُّ مَنْ أودع حديثَ أُبيٍّ المذكورَ تفسيرَه كالواحديِّ والثعلبيِّ والزمخشريِّ مخطئٌ في ذلك، لكن من أبرز إسنادَه منهم كالثعلبي والواحدي فهو أبسطُ لعذرِه، إذ أحال ناظرَهُ على الكشفِ عن سندِهِ، وإن كان لا يجوزُ له السكوتُ عليه من غير بيانِهِ، وأمَّا مَنْ لم يُبْرِزْ سندَه وأوردَه بصيغةِ الجزمِ فخطؤُهُ أفحشُ كالزمخشريِّ»[(٢)].

ومن الوضَّاعين المحتسبين: مَيْسَرةُ بنُ عَبدِ رَبِّه.

قال الذهبي: «قال محمد بن عيسى الطباع: قلتُ لميسرةَ ابنِ عبد ربِّه: من أين جئتَ بهذه الأحاديث مَنْ قرأ كذا كان له كذا؟ قال: وضعتُه أُرَغِّبُ النَّاسَ.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعاتِ عن الأثباتِ،

(١) الموضوعات لابن الجوزي (ج١ ص٢٤١)، الكفاية للخطيب (٤٠١).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (ص١٢٥).

ويضعُ الحديث، وهو صاحب حديثِ فضائلِ القرآنِ الطويل»[١].

وقال السيوطيُّ في «التدريب»: «وروىٰ ابنُ حبان في الضعفاء[٢] عن ابن مهديٍّ قال: قلتُ لميسرةَ بنِ عبد ربِّه: من أين جئتَ بهذه الأحاديثِ: مَنْ قرأ كذا؟ قال: وضعتُها أُرَغِّبُ النَّاسَ، وكان غلامًا جليلًا يتزهَّد، ويهجرُ شهواتِ الدنيا، وغُلِّقَتْ أسواقُ بغدادَ لموته، ومع ذلك كان يضع الحديثَ»[٣].

وفي هذه الفقرةِ التي ذكرها السيوطيُّ إثباتُ أنَّ ميسرةَ بنَ عبدِ ربِّه كان غلامًا جليلًا يتزهَّدُ، وأنَّه غُلِّقَتْ أسواقُ بغدادَ لموته.

والحقُّ أنَّ هنا تصحيفًا وقع من النُّسَّاخِ، لم يلتفت إليه محققُ الكتابِ الأستاذُ الجليلُ الشيخُ عبد الوهابِ عبد اللطيف؛

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٤ ص٢٣٠).

(٢) هو في كتاب المجروحين لابن حبان البستي، وهو ما سماه السيوطي بـ«الضعفاء» (ج١ ص٦٤).

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ج١ ص٢٨٣).

لأنَّ الذي كان يتزهَّد، وغُلِّقَت أسواقُ بغداد لموته هو «غلام خليل» أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، فتصحف علىٰ النساخ: «غلام خليل» بـ«غلامًا جليلًا».

وكأنَّ السيوطيَّ لما فَرَغَ من ذكرِ ميسرة بن عبد ربه شرع في ذكر غلام خليل، فقال: وكان غلامُ خليلٍ يتزهَّد...فصحَّفها النسَّاخُ: وكان غلامًا جليلًا يتزهد، وعاد الضميرُ إلىٰ ميسرة بن عبد ربه، ولم يلتفت إليها الأستاذ الجليل العلامة الشيخ عبدالوهاب عبد اللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن الوضَّاعين المحتسبين: أبو داود النخعيُّ، وأحمد بن محمد المروزي، ووهب بن حفص.

قال السيوطي: «وكان أبو داود النخعي أطول الناسِ قيامًا بليل، وأكثرَهم صيامًا بنهارٍ، وكان يضع**!!** قال ابن حبان: وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزي من أصلبِ أهلِ زمانِهِ في السنَّةِ، وأَذَبِّهم عنها، وأقمعِهم لمن خالفها، وكان يضع الحديثَ**!!**

وقال ابن عدي: وكان وهبُ بنُ حفصٍ من الصالحين مَكَثَ

عشرين سنةً لا يكلِّم أحدًا، وكان يكذب كذبًا فاحشًا»[1].

ولم يكن وضعُ هؤلاء الوضَّاعين المحتسبين موقوفًا علىٰ فضائلِ القرآنِ، بل ذهبوا إلىٰ أبعدَ من ذلك، فَعَرَّجُوا علىٰ العبادات فأوسعوها وَضْعًا وكذبًا.

ومن أمثلة ذلك:

الحديثُ الموضوعُ: «مَنْ صلَّىٰ الفجرَ في جماعةٍ فكأنما حجَّ خمسين حجةً مع آدم»[2].

ومنه: «مَنْ صلَّىٰ ليلةَ السبتِ أربعَ ركعاتٍ، يقرأ في كلِّ ركعةٍ فاتحةَ الكتابِ مرَّةً، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ خمسًا وعشرين مرةً؛ حَرَّمَ اللهُ جسَده علىٰ النارِ»[3].

ومنه: «مَنْ سمَّىٰ في وضوئه لَم يَزَل ملكان يكتبان لَهُ الحَسَنَاتِ

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ج١ ص٢٨٣).
(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٣٢ رقم٦٧).
(٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٤٤ رقم٨٧).

حتىٰ يُحْدِثَ من ذلك الوضوء»[١].

«أدُّوا الزكاةَ وتحرُّوا بها أهلَ العلمِ، فإنه أبرُّ وأتقىٰ»[٢].

وقد كان محمد بن كَرَّام من العُبَّاد، قال عنه الذهبي: «محمد ابن كَرَّام السجستاني، العابدُ المتكلِّم»[٣].

وقد ذهبت الكَرَّامية إلىٰ جوازِ وضعِ الحديث في الترغيب والترهيبِ، وتأوَّلوا تأوُّلًا فاسدًا قولَ النبيِّ ﷺ في الحديثِ المتفق علىٰ صحتِه: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٤]. فقالوا: نحن نكذبُ له لا عليه.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في الردِّ علىٰ هؤلاء ومَنْ لفَّ لَفَّهم: «هو -أي: الحديثُ- عامٌّ في كلِّ كاذبٍ، مطلقٌ في كلِّ نوعٍ من

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملا علي القاري (ص٢٣٤ رقم ٩٢٠).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٦٠ رقم١).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٤ ص٢١).

(٤) تقدم تخريجه (ص١٣).

الكذِبِ، ومعناه: لا تنسبوا الكذبَ إليَّ، ولا مفهوم لقوله: «عليَّ» لأنَّه لا يتصوَّرُ أن يُكْذَبَ له، لنهيه عن مُطْلَقِ الكذبِ.

وقد اغترَّ قومٌ من الجهلةِ فوضعوا أحاديثَ في الترغيبِ والترهيبِ، وقالوا: نحن لم نكذب عليه، بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته، وما دَرَوا أن تقويلَه ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذبَ علىٰ اللهِ... -إلىٰ أن قال-: ولا يُعْتَدُّ بمَنْ خَالَفَ ذلك من الكرَّامية، حيث جوَّزوا وَضْعَ الكذبِ في الترغيب والترهيب، في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة، واحتجَّ بأنَّه كذبٌ له لا عليه، وهو جهلٌ باللغة العربية»[1].

٥- العَصَبِيَّةُ.

لعبت العصبيةُ أيضًا دورَها في وَضْعِ الحديثِ، وكان التعصُّبُ للجنسِ أو الإمامِ أو البلدِ وَوَضعُ الحديثِ في مناقبِ ذلك داعيًا المعارضين إلىٰ التعصُّبِ عليه، وَوَضْعِ الحديثِ في ذَمِّه وتنقيصِه.

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ج١ ص٢٤٥).

وَمِن أمثلةِ التَّعصبِ للجنسِ وعليه، هَذِهِ الأحَادِيثُ المَوضُوعَةُ:

«إِنَّ كلامَ اللهِ حولَ العرشِ بالفارسية، وإِنَّ الله إذا أوحىٰ أمرًا فيه لينٌ أوحاه بالفارسيةِ، وإذا أوحىٰ أمرًا فيه شِدَّةٌ أوحاه بالعربيةِ»[١].

وقد وُضع في مقابِله: «أبغضُ الكلامِ إلىٰ اللهِ الفارسيةُ»[٢].

ومن أحاديث التعصُّبِ للجنسِ أيضًا:

«اسمي في القرآن: محمدٌ، وفي الإنجيل: أحمدُ، وفي التوراةِ: أحيدُ، لأنِّي أحيدُ أمَّتي فأحبوا العربَ بكلِّ قلوبِكم»[٣].

ومنها: «إنَّ الحبشةَ نُجدٌ أسخياء، وإن فيهم لَيُمْنًا، فاتخذوهم، وامتهنوهم، فإنَّهم أقوىٰ شيءٍ»[٤].

---

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٣١٤).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٤١٤).

(٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٣٢٦).

(٤) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٤١٤).

وفِي مقابله: «لا خيرَ في الحبشِ، إذا جاعوا سرقوا، وإن شبعوا زنوا، وإن فيهم لخلتين حسنتين: إطعامُ الطعامِ، وبأسٌ عند البأسِ»(١).

وَمِن أمثلةِ التَّعصبِ للإمامِ وعليه، هَذِهِ الأحَادِيثُ المَوضُوعَةُ:

«يكون في أمتي رجلٌ يقال له: محمدُ بنُ إدريس، أضرُّ علىٰ أُمَّتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراجُ أمتي»(٢).

ومنها: «يكون في أمتي رجلٌ اسمه النعماني، وكنيته أبو حنيفة، هو سراجُ أمَّتي»(٣).

وهذا مما اختلقه متعصبةُ الأحنافِ للإمامِ الكبيرِ أبي حنيفة، ومن فَرْطِ تعصُّبِهم رَمَوا الإمامَ المطَّلِبيَّ العظيمَ محمدَ بنَ إدريس

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٤٤).
(٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٥٧).
(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٥٧).

الشافعي بهذا الهراءِ الباطلِ، والشافعيُّ بعدُ هو الشافعيُّ، لا يضيره أن يختلقَ عليه المتهوِّسون أمثالَ هذا السخف السخيف، والأمرُ كما قال رَبُّنَا سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧].

ومن الأحاديث الموضوعةِ: حديثٌ اختلقتْه الكرَّاميةُ في مناقب إمامِهم محمدِ بن كَرَّامٍ السجستاني فيه: «يجيءُ في آخرِ الزمانِ رجلٌ يقال له محمدُ بنُ كَرَّامٍ يُحيي السنةَ والجماعةَ، هجرته من خراسانَ إلىٰ بيتِ المقدسِ كهجرتي من مكةَ إلىٰ المدينةِ»[1].

ويدخل في التعصب للإمام: التعصُّبُ للمذهبِ، وقد وُضعت أحاديثُ لنصرةِ المذاهبِ المختلفةِ، منها هذا الحديثُ الموضوعُ: «مَنْ رَفَعَ يديه فَلَا صَلَاةَ له»[2].

---

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٥٨)، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٤٢٠).

(٢) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملا علي القاري (ص٢٣١ رقم ٩٠٨).

والحنفيةُ يُنْكِرُون رفعَ اليدين فِي الصلاةِ، وله لفظٌ آخرُ ذَكَرَهُ الشَّوكَانِيُّ فِي الفَوَائِد المَجمُوعَة (ص٢٩)، هو: «مَنْ رَفَعَ يديه في الصلاةِ فلا صلاةَ له».

ولم تخل البُلْدَانُ من التعصبِ لها وعليها أيضًا.

ومن الأحاديث الموضوعة في ذلك:

«جِنانُ هذه الدنيا: دمشق من الشام، ومرو من خراسان، وصنعاء اليمن، وجنة هذه الجنان: صنعاء»[1].

ومنها: «أهل مقبرةِ عَسقلان يُزَفُّون إلىٰ الجنة كما تُزَفُّ العروسُ إلىٰ زوجها»[2].

ومنها: «الجيزةُ روضةٌ من رياضِ الجنةِ، ومصرُ خزائنُ الله في أرضه»[3].

---

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٤٢٨).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٤٢٩).

(٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٤٣٥).

ومنها: «أربعُ مدائنَ في الدنيا من الجنة مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق، وأربع مدائن من النار رومية وقسطنطينية وأنطاكية وصنعاء»[1].

٦- التَّزَلُّفُ إلىٰ الأُمَرَاءِ وَالحُكَّامِ.

وكان الوضعُ من بعضِ علماءِ السوءِ الذين اشتروا الدنيا بالآخرةِ، وتقرَّبوا إلىٰ الملوكِ والأمراءِ والخلفاءِ بالفتاوىٰ الكاذبةِ والأقوالِ المخترعةِ التي نسبوها إلىٰ الشريعة البريئةِ، واجترءوا عَلَىٰ الكَذبِ عَلَىٰ رسولِ اللهِ ﷺ، إرضاءً للأهواءِ الشخصيةِ ونصرًا للأغراضِ السياسية، فاستحبُّوا العَمَىٰ علىٰ الهدىٰ.

كما فعل غِيَاثُ بنُ إبراهيمَ النَّخَعِيُّ الكوفيُّ الكذابُ الخبيثُ، كما وصفه إمام أهل الجرح والتعديل يحيىٰ بن معين، فإنه دخل علىٰ أمير المؤمنين المهدي، وكان المهدي يحب الحَمَامَ ويلعبُ به، فإذا قُدَّامه حَمَامٌ، فقيل له: «حَدِّث أميرَ المؤمنين،

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (ج١ ص٤٦٠).

فقال: حدثنا فلانٌ عن فلان أن النبيَّ ﷺ قال: لا سَبَقَ[1] إلا في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حَافِرٍ أو جَنَاحٍ». فأمر له المهدي بِبدرَةٍ، فلما قام قال: أشهد علىٰ قفاك أنه قفا كذابٍ علىٰ رسولِ الله ﷺ ثم قال المهدي: أنا حملتُه علىٰ ذلك، ثم أمر بذبحِ الحمامِ، ورفض ما كان فيه».

وفعل نحوًا من ذلك مع أمير المؤمنين الرشيد، فوضع له حديثًا: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يطيِّرُ الحمام، فلما عرضه علىٰ الرشيد قال: اخرج عني، فطرده عن بابه»[2].

هذا ما ذكره الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباعث الحثيث، ومنه نفهم أن غِيَاثَ بنَ إبراهيم هو بعينه الذي وضع للرشيد حديث: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُطَيِّرُ الحَمَامَ، ولكن ذكر السخاوي في

(١) **السبق -بفتح الباء-**: ما يجعل من المال رهنًا علىٰ المسابقة، وبالسكون: مصدر سبقت أسبق سبقًا. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ج٢ ص٣٣٨).

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر (ص٧١).

فتح المغيث متابعًا للخطيب أنَّ الذي فعل ذلك هو: أبو البَخْتَري وهبُ بن وهب[1]، والأمر على ذلك في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٢٣٢)، وفي «الفوائد المجموعة» (ص١٧٤).

ومتابعة السخاوي للخطيب إنما هي في «تاريخ بغداد»، وفيه عن زكريا الساجي قال: «بلغني أن أبا البختري دخل على الرشيد -وهو قاضٍ- وهارونُ إذ ذاك يُطَيِّرُ الحَمَامَ، فقال: هل تحفظ في هذا شيئًا؟ فقال: حدثني هشامُ بن عروة عن أبيه عن عائشة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُطَيِّرُ الحَمَامَ، فقال: اخرج عني، لولا أنه رجلٌ من قريشٍ لعزلته»[2].

ومن هؤلاء المتزلِّفين: مقاتلُ بن سليمانَ البلخي[3].

قَالَ السيوطي: «أسند الحاكمُ عن هارون بن أبي عبيد الله عن

(١) انظر في ترجمته: كتاب المجروحين لابن حبان (٣/ ٧٤)، وميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٣٥٣).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ج١٣ ص٤٥٣).

(٣) انظر في ترجمته: كتاب المجروحين لابن حبان (٣/ ١٤)، وميزان الاعتدال للذهبي(٤/ ١٧٣).

أبيه قال: قال المهدي: ألا ترىٰ ما يقول لي مقاتلٌ؟! قال: إن شئتَ وضعتُ لك أحاديثَ في العباسِ، قلتُ: لا حاجةَ لي فيها»[١].

٧- أَسْبَابٌ أُخْرَىٰ.

وهذه الأسبابُ أشتاتٌ لا يجمعها إلا قلةُ الحياءِ، والتهجُّمُ علىٰ الكذبِ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ.

فمنها: تَنْفِيقُ السِّلَعِ، وفيها من الموضوعِ المكذوبِ: «إنما الباذنجانُ شفاءٌ من كلِّ داءٍ»[٢].

و«قُدِّسَ العدسُ علىٰ لسانِ سبعين نبيًّا»[٣].

و«الأرزُ مني وأنا من الأرز»[٤].

و«عن معاذٍ قال: قلت: يا رسول الله، هل أُتيتَ من الجنةِ

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ج١ ص٢٨٦).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص١٦٧).

(٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص١٦١).

(٤) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص١٦٣).

بطعامٍ؟ قال: نعم، أُتيتُ بهريسةٍ فأكلتُهَا، فزادت في قوتي قوةَ أربعين، وفي نكاحي نكاحَ أربعين»[١].

وقال الشوكاني: «رواه العقيلي، وقال: هذا حديث وضعه محمد بن الحجاج اللخمي، وكان صَاحِبَ هَرِيسٍ!!».

ومنها: ما يصنعه الواضعُ لقهرِ الخصومِ، ومثاله: فِي الميزانِ[٢] **أنَّ عمرَ المُسْلِم قال**: «حضرتُ مع عبد العزيز بن الحارث بعضَ المجالسِ فسُئل عن فتحِ مكةَ، فقال: عَنوةً، فطُولب بالحُجَّةِ، فقال: حدثنا ابن الصواف، حدثنا عبد الله، حدثني أبي عبدُ الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أنسٍ أنَّ الصحابةَ اختلفوا في فتحِ مكةَ أكان صُلْحًا أو عَنوَةً؟ فسألوا عن ذلك رسولَ اللهِ ﷺ فقال: كان عَنوَةً.

قال ابن المسلم: فلما قمنا سألته، فقال: صنعتُه في الحالِ، أدفع به الخَصْمَ».

---

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص١٧٦).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٢ ص٦٣٥).

ومنها: ما يحمل عليه الانتقامُ من فئةٍ بعينها، ومثالُه:

أخرج ابن حبان فِي «المجروحين»[١] **بإسنادِه عن سيف بنِ عمرَ قال:** «كنا عند سعدِ بن طريفٍ الإسكافِ، فجاء ابنُه يبكي، فقال له: مَا لَكَ؟ قال: ضربني المعلِّم، قال: أما والله لأخزينَّهم، حدثني عكرمةُ عن ابن عباسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: مُعَلِّمو صبيانِكم شرارُكم، أقلُّهم رحمةً ليتيم، وأغلظُهم علىٰ مسكينٍ».

ومنها: ما يقصد به الواضع تحصيلَ منفعةٍ تخصُّه، ومثاله:

ما وضعه محمد بن عبد الملك الأنصاري من أنه: «مَنْ قاد أعمىٰ أربعين خطوة وجبت له الجنة»، قال يحيىٰ الوحاظي عنه: «إني رأيت هذا، وكان أعمىٰ يضع الحديثَ ويكذب»[٢].



(١) كتاب المجروحين لابن حبان البستي (ج١ ص٦٦).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٣ ص٦٣١).

طَرَائِقُ الْوَضْعِ

المرادُ بطرائِقِ الوضعِ: الطرقُ التي سَلَكَها الوضَّاعون فِي وَضْعِ الحديثِ، وهي لا تخرجُ عن ثلاثٍ، جمَعَها ابنُ الصلاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ في «المقدمة» بقوله: «ثمَّ إنَّ الواضِعَ ربما وَضَعَ كلامًا من عند نفسِه فرواه، وربَّما أَخَذَ كلامًا لبعضِ الحكماءِ أو غيرِهم فَوَضَعَهُ علىٰ رسولِ الله ﷺ، وربما غَلِطَ غَالِطٌ فوقع في شِبْهِ الوَضْعِ من غير تعمُّدٍ؛ كما وقع لثابت بنِ موسىٰ الزاهد، في حديث: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُه بِاللَّيلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»[1].

الطريقةُ الأولىٰ فِي الوضْعِ:

أن يُنْشِئ الواضِعُ كلامًا من عند نفسِه، وينسُبَه إلىٰ النبيِّ ﷺ،

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح. تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (ص٢٨١).

وهذا حالُ أكثرِ الموضوعاتِ.

قال الترمِسِيُّ[1]: «وغالبُ ألفاظِ الخبرِ الموضوعِ مما صنَعَه واختلَقَه واضعُه من عند نفسِه، ومثالُهُ: ما وَضَعَه مأمونُ بنُ أحمدَ الهرويُّ -لما قيل له: أَلا ترىٰ إلىٰ الشافعيِّ وَمَنْ تبعه بخراسان؟- من قوله: حدثنا أحمد بن عبد البر، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنسٍ مرفوعًا: «يكون في أُمَّتي رجلٌ يقال له محمدُ بن إدريس أضرُّ علىٰ أمتي من إبليسَ، ويكون في أمتي رجلٌ يقال له أبو حنيفة هو سراجُ أُمَّتي»[2].

---

(١) منهج ذوي النظر لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي (ص١١٣).
والترمسي هو: المحدث المسند الفقيه الأصولي محمد محفوظ بن عبد الله ابن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي الشافعي، ولد بقرية ترمس بجاوا الوسطىٰ سنة ١٢٨٥هـ، ورحل إلىٰ مكة واستوطن بها وقرأ علىٰ علمائها، توفي سنة ١٣٣٨هـ بمكة المكرمة [كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد (ص٤١)].

(٢) **قال السيوطي:** «موضوع، وضعه مأمون أو الجويباري، وذكر الحاكم أن مأمونًا قيل له: ألا ترىٰ إلىٰ الشافعي ومن تبعه؟ فقال: حدثنا أحمد ... إلىٰ آخره. فبان بهذا أنه الواضع له». اللآلئ المصنوعة (١/ ٤٥٧).

وكذا ما وضعه محمد بن عكاشة الكرمَاني -لما قيل له: إنَّ قومًا يرفعون أيديَهم في الركوعِ وفي الرفعِ منه- من قوله: حدثنا المسيب بن واضحٍ، حدثنا ابن المبارك عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أنس مرفوعًا: «مَنْ رَفَعَ يَديهِ في الركوعِ فلا صلاةَ له»[١] وغير ذلك.

الطريقةُ الثَّانِيةُ فِي الوَضْعِ:

قال العراقيُّ: «ومنهم -أي: الوضَّاعين- منْ يأخذُ كَلَامَ بعضِ الحكماءِ، أو بعضِ الزُّهَّادِ، أو الإسرائيليات، فيجعله حديثًا..كالحديثِ الموضوع: «المَعِدَةُ بيتُ الداءِ والحِميَةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ»[٢].

---

(١) **قال الشوكاني عنه**: «رواه الجوزقاني عن أنس مرفوعًا، وهو موضوع، والمتهم به محمد بن عكاشة الكرماني». انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٢٩ رقم ٦١).

(٢) ذكره السخاوي في «المقاصد» وقال: «لا يصح رفعه إلىٰ النبيﷺ، بل هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب أو غيره»، انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٣٨٩ رقم١٠٣٥).

فهذا من كلامِ بعضِ الأطباءِ لا أصلَ له عن النبيِّ[1]، ومن أصحابِ هذه الطريقةِ مَنْ لا يرىٰ بأسًا أن يجعل لكلِّ كلامٍ حَسَنٍ إسنادًا.

فمن هؤلاء: أبو مقاتلٍ السمرقنديُّ.

قال الترمذي: «أخبرني موسىٰ بن حزام، سمعتُ صالحَ بنَ عبدِ الله يقول: كنا عند أبي مقاتلٍ السمرقندي، فجعل يروي عن عونِ بن أبي شدَّادٍ الأحاديثَ الطوالَ التي كانت تُروىٰ في وصيةِ لُقمان، وقتلِ سعيدِ بن جبيرٍ، وما أشبه هذه الأحاديث.

فقال ابن أخٍ لأبي مقاتل: يا عم، لا تقل: حدثنا، فإنك لم تسمع هذه الأشياء.

قال: يا بنيَّ، هو كلامٌ حسنٌ»[2].

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (ص١٢٧).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي. تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد (ج١ ص٣٧٥).

ومنهم: محمدُ بن سعيدٍ الشاميُّ المصلوبُ.

روىٰ ابنُ حبان البستي بإسناده عنه أنه كان يقول: «إنِّي لأسمعُ الكلمةَ الحسنةَ فلا أرىٰ بأسًا أن أُنْشئ لها إسنادًا»[(١)].

ومنهم كما قال السخاوي: «أغربُ من هذا كلِّه ما عزاه الزركشيُّ -وتبعه ابن حجر- لأبي العباس القرطبي صاحب «المفهم»، قال: استجاز بعضُ فقهاءِ أصحابِ الرأي نسبةَ الحكمِ الذي دَلَّ عليه القياسُ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ نسبةً قوليةً، فيقول في ذلك: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ كذا.

ولهذا ترىٰ كتبَهُم مشحونةً بأحاديثَ تشهد متونُها بأنها موضوعةٌ، لأنها تُشبه فَتَاوىٰ الفقهاءِ، ولا تليقُ بجزالةِ كلامِ سيدِ المرسلين، ولأنهم لا يُقيمون لها سَنَدًا صحيحًا، قال: وهؤلاء يشملُهم الوعيدُ في الكذبِ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ. انتهىٰ»[(٢)].

---

(١) كتاب المجروحين لابن حبان البستي (ج١ ص٢٤٨).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ج١ ص٣٠٨).

الطَرِيقةُ الثَّالِثةُ فِي الوَضْعِ:

ومبناها علىٰ الوَهْمِ والغَفْلَةِ، لأنَّ الوَاضِعَ هنا لا يريد الوَضْعَ ولا يقصدُه، بل ولا يدور له علىٰ خَلَدٍ، ولا يطرأُ له علىٰ بَالٍ.

وقد مثَّل ابنُ الصلاحِ لهذا النوع بحديث ثابتِ بن موسىٰ الزاهد: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُه بِاللَّيلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ».

قال الذهبي: «بلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذكر هذا فقال: هذا باطلٌ، شُبِّه علىٰ ثابت، وذاك أنَّ شَريكًا كان مَزَّاحًا، وكان ثابتٌ رجلًا صالحًا، فيشبه أن يكون ثابتٌ دخل علىٰ شَريكٍ وهو يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، فالتفت شريك، فرأىٰ ثابتًا، فقال يُبَاسِطُه: مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُه بِاللَّيلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ، فظنَّ ثابتٌ لغفلتهِ أنَّ هذا القولَ هو متنُ السندِ الذي قرأه»[1].

❊ ❊ ❊

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج١ ص٣٦٧).

دَلائِلُ الْوَضْع

يُعْرَفُ الوضعُ في الحديث بطرقٍ ثلاثٍ هي:

الطريقةُ الأولىٰ: إِقْرَارُ الوَاضِعِ بِالْوَضْعِ.

وذلك أن يعترفَ الوَاضِعُ بأنَّه وَضَعَ الحديثَ، وكَذَبَ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ، ومن هؤلاء المعترفين: ميسرةُ بنُ عبدِ ربِّه، قال أبو داود: «أَقَرَّ بوضعِ الحديثِ»[1].

ومنهم: محمدُ بنُ السائبِ الكلبي، أخرج ابن حبان بإسناده عن سفيانَ الثوريِّ، قال: «قال لي الكلبي: ما سمعتَه مني عن أبي صالحٍ عن ابن عباسٍ فهو كذبٌ»[2].

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٤ ص٢٣٠).

(٢) كتاب المجروحين لابن حبان البستي (ج٢ ص٢٥٤).

وقد استشكل الشيخُ ابنُ دقيقِ العيدُ طريقةَ الإقرارِ بالوضعِ، لجوازِ أن يكون المُقِرُّ كاذبًا في إقرارِه؛ وعليه فلا يمكن الجزمُ بالوضعِ يقينًا.

قال العراقيُّ: «وقد استشكل الشيخُ تقيُّ الدينِ بنُ دقيقِ العيدُ[1] الحكمَ علىٰ الحديثِ بالوضعِ بإقرارِ مَن ادَّعىٰ أنه وَضَعَه، لأنَّ فيه عملًا بقوله بعد اعترافه علىٰ نفسِه بالوضْعِ، فقال في الاقتراح: هذا كافٍ في ردِّه، لكن ليس بقاطعٍ في كونه موضوعًا لجوازِ أن يكذبَ في هذا الإقرارِ بعينه»[2].

وقد تعقَّبه تلميذُه الذهبيُّ في قوله هذا، فقال: «هذا فيه بعضُ ما فيه، ونحن لو افتتحنا بابَ التجويزِ والاحتمالِ البعيدِ؛ لوقعنا في

(١) الإمام الفقيه المحدث الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب، صنف «العمدة» و«الإلمام» وغيرهما، وكان من أذكياء زمانه، واسع العلم كثير الكتب، مديمًا للسهر مكبًّا علىٰ الاشتغال، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في شهر صفر سنة اثنتين وسبعمئة [تذكرة الحفاظ (ج٤ ص١٤٨١)].

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراقي (ص١٣١).

الوسوسةِ والسفسطةِ»[(١)].

وقد فهم ابنُ الجَزَرِي رَحِمَهُ اللَّهُ من كلام ابن دقيقٍ أنه لا يُعملُ بالإقرارِ بالوضعِ، فقال في منظومته المسماةِ بـ: «الهداية في علوم الرواية»[(٢)]:

ويُعرف الموضوعُ لا بأن يُقِرّ بل من نبيِّ الله سِرّ

ولكن تعقَّبه الحافظُ ابنُ حجرٍ مبيِّنًا مرادَ ابنِ دقيق بقوله: «وقد فَهِمَ منه بعضُهم»: «أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلًا، وليس مراده، وإنما نفىٰ القطعَ بذلك، ولا يلزم من نفي القطعِ نفيُ الحكمِ لأنَّ الحكمَ يقع بالظنِّ الغالبِ، وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما سَاغَ قتلُ المقرِّ بالقتلِ، ولا رجمُ المعترفِ بالزنا لاحتمالِ أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به»[(٣)].

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ص٣٧).

(٢) الهداية في علوم الرواية لمحمد بن محمد الجزري (ص٥٦).

(٣) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (ص٧٨)، ونقله السخاوي =

الطريقة الثانيةُ: ما يَتَنَزَّلُ منزلةَ الإقرارِ بالوضْعِ.

مثَّل الزينُ العراقيُّ لهذه الطريقةِ في معرفةِ الوضْعِ بقوله: «كأنْ يحدِّث بحديثٍ عن شيخٍ ثم يُسأل عن مولده، فيذكر تاريخًا يُعلم وفاةُ ذلك الشيخِ قبلَه، ولا يوجد ذلك الحديثُ إلا عنده، فهذا لم يعترف بوضعه، ولكنَّ اعترافَه بوقتِ مولده يَتَنَزَّلُ منزلةَ إقرارِه بالوضعِ، لأنَّ ذلك الحديثَ لا يُعرف إلا عند ذلك الشيخ، ولا يُعرف إلا بروايةِ هذا الذي حدَّثَ به»[1].

وتعقَّبه تلميذُه ابنُ حجرٍ في هذا المثال بقوله: «الاحتمالُ يجري فيه، فيجوز أن يكذب في تاريخِ مولدِه، بل يجوز أن يَغْلَطَ في التاريخِ، ويكون في نفسِ الأمرِ صادقًا.

والأَوْلَىٰ أن يُمَثَّلَ لذلك بما رواه البيهقي في المدخل بسنده

=

في «فتح المغيث» (١/ ٣١٧)، وصرح بأن: «بعضهم»، هو: ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وانظر: النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ج٢ ص٨٤٠).

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للزين العراقي (ص١٣٢).

الصحيحِ أنهم اختلفوا بحضور أحمد بن عبد الله الجويباري في سماعِ الحسنِ من أبي هريرة ﵁، فروىٰ لهم حديثًا بسنده إلىٰ النبيﷺ قال: سَمِعَ الحسنُ من أبي هريرة ﵁»[1].

الطريقةُ الثالثةُ: قَرَائِنُ حَالِ الراوي والمرويِّ.

ومما يستدلُّ به علىٰ الوضْعِ، وجودُ قرائنَ في حالِ الراوي أو المرويِّ أو فيهما معًا.

(أ) قَرَائِنُ حَالِ الرَّاوِي.

١- **منها ما يتعلَّقُ بالتاريخِ**؛ كالمثالِ الذي ذكره العراقيُّ فيما يتنزَّلُ منزلةَ الإقرارِ بالوضعِ، وتعقَّبه فيه ابنُ حجر، وقال: «إنَّ الأَوْلَىٰ أن يُمَثَّلَ بالتاريخ لِقولِ ابن الصلاح: أو من قرينةِ حالِ الراوي»[2].

وَمِن أَمثلَةِ ذَلِكَ: مَا ذَكَرَهُ ابن حبَّان فِي «المَجرُوحِين» عَن

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (ج٢ ص٨٤٢).

(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (ج٢ ص٨٤٢).

مأمون بن أحمد السُّلَمي فِي دعواه السَّمَاع مِن هِشَام بن عَمَّار. قَالَ ابنُ حِبَّان: «قلتُ لَهُ يَومًا: مَتَىٰ دَخلتَ الشَّام؟ قَالَ: سنة خمسين ومئتين، فقُلت: فَإِنَّ هشامَ بنَ عمارٍ الَّذِي نروي عنه مات فِي سَنَةِ خَمس وأربعين ومئتين، فَقَالَ: هَذَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ آخر»[1].

٢- ومنها ما يتعلَّق بالخصومةِ حول المذهب وغيره.

كما فعل محمدُ بن عكاشة الكِرمانيُّ الكذَّاب، لما قيل له: إنَّ قومًا يرفعون أيديهم في الركوعِ وعند الرفعِ منه، فساق للحالِ إسنادًا إلىٰ النبيِّ ﷺ أنه قال: «من رفع يديه في الركوع فلا صلاةَ له»[2].

٣- ومنها ما يتعلَّق بملابسات تحيطُ بظرفِ الروايةِ.

كما فعل سعدُ بن طريفٍ الإسكافُ عندما جاء ابنُه يبكي من ضَرْبِ المعلِّم إياه، فقال سعدٌ: «أمَا واللهِ لأخزينَّهم، حدثني عكرمةُ عن ابن عباسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: معلِّمو صبيانِكم

(١) كتاب المجروحين لابن حبان البستي (ج٣ ص٤٥).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٢٩ رقم٦١).

شرارُكم، أقلُّهم رحمةً ليتيمٍ، وأغلظُهم علىٰ مسكينٍ»[(١)].

٤- ومنها ما يتعلَّق بمصلحةٍ تَخُصُّ الرَّاوي.

كفعلِ محمدِ بن الحجاج اللخميِّ، وكان صاحبَ هريسٍ، فأراد أن يُنَفِّقَ هريستَه، فوضعَ: «عن معاذٍ قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، هل أُتيتَ من الجنةِ بطعامٍ؟ قال: نعم، أُتيتُ بهريسةٍ فأكلتُها، فزادت في قوتي قوةَ أربعين، وفي نكاحي نكاحَ أربعين»[(٢)].

٥- ومنها أن تَدُلَّ واقعةُ الروايةِ علىٰ التزلُّفِ للحكامِ، ويكون الراوي معروفًا بذلك.

كما فعل غِياثُ بن إبراهيمَ في إقحامه ما يتعلق بالحَمَامِ بين يدي المهدي، وهو يطيِّرُ الحَمَامَ فقال للمهديِّ بإسناده عن النبيﷺ: «لا سَبَقَ إلا في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حَافِرٍ أو جَنَاحٍ»[(٣)].

(١) كتاب المجروحين لابن حبان البستي (ج١ ص٦٦).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص١٧٦).

(٣) انظر قصة غياث بن إبراهيم مع المهدي في الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٤٢) و(٣/ ٧٨).

فأقحم علىٰ الحديثِ قولَه: «أو جناحٍ»، ليدخلَ حَمَامَ المهديِّ في حديثِ النبيِّ ﷺ.

٦- ومنها: أن ينصَّ أئمةُ الجرحِ والتعديلِ علىٰ أنَّ الراويَ كَذَّابٌ.

(ب) قَرَائِنُ حَالِ المرويِّ.

ومعرفةُ الحديثِ الموضوعِ عن طريقِ قرينةِ حالِ المرويِّ هو الغالبُ في معرفتِهِ.

وقد صرَّح ابن حجر بذلك فِي «نُكَتِهِ» فقال: «إنَّ معرفةَ الوضعِ من قرينةِ حالِ المرويِّ أكبرُ من قرينةِ حالِ الراوي»[1].

ومن تلك القرائن المتعلقةِ بالمرويِّ:

١- مخالفةُ المرويِّ لنصِّ القرآنِ.

كالحديث الموضوعِ في مقدارِ الدنيا، وأنها سبعةُ آلافِ سنة، ونحن الآن في الألفِ السابعة، وهذا من أبين الكذب، لأنه

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ج٢ ص٨٤٣).

لو كان صحيحًا لكانت القيامةُ قد قامت من خمسة عشر عامًا، والله تعالىٰ يقول: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٧][(١)].

٢- مخالفةُ الحديثِ للسنَّةِ المتواترَة أو الصحيحةِ مخالفةً صريحةً بحيث يَتَعَذَّرُ الجمعُ أو الترجيحُ بينهما من كلِّ وجهٍ، ولا يثبتُ النسخُ[(٢)].

وقد قَيَّدَ الحافظُ ابنُ حجرٍ السنَّةَ بالتواترِ «احترازًا من غير المتواترةِ، فقد أخطأ مَنْ حَكَمَ بالوضعِ بمجرَّدِ مخالفةِ السنةِ مطلقًا، وأكثرَ من ذلك الجوزقانيُّ في كتابِ «الأباطيل»له، وهذا لا يتأتَّىٰ إلا من حيث لا يمكن الجمعُ بوجهٍ من الوجوهِ، أمَّا مع

(١) انظر: نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص٧٣).

(٢) الوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاتة (ج١ ص٣٠١).

إمكانِ الجمعِ؛ فلا»[1].

قال ابنُ القيمِ في بيانِ قَرائِنِ المرويِّ: «ومنها: مُنَاقَضَةُ الحديثِ لما جاءت به السنَّةُ الصريحةُ مناقضةً بَيِّنَةً، فكلُّ حديثٍ يشتمل علىٰ فسادٍ، أو ظلمٍ، أو عيبٍ، أو مدحٍ باطلٍ، أو ذمِّ حقٍّ، أو نحو ذلك، فرسولُ اللهﷺ منه بريءٌ.

ومن هذا الباب: أحاديثُ مدحِ من اسمه محمدٌ وأحمدُ، وأنَّ كلَّ مَن يُسَمَّىٰ بهذه الأسماءِ لا يدخل النَّارَ، وهذا مناقضٌ لما هو معلومٌ من دِينهﷺ: أنَّ النَّار لا يُجَارُ منها بالأسماءِ والألقابِ، وإنما النجاةُ منها بالإيمانِ والأعمالِ الصالحةِ»[2].

٣- مناقضةُ الحديثِ للعقلِ الصريحِ أو الحسِّ والمشاهدةِ.

ومثال ما نَاقَضَ العقلَ: «ما تدفع العقولُ صحَّتَه بموضوعِها، والأدلةُ المنصوصةُ فيها نحو الإخبار عن قِدَمِ الأجسامِ، وما أشبه

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (ج٢ ص٨٤٦).

(٢) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (٤٨).

ذلك»[١].

ومثال ما نَاقَضَ الحِسَّ: «الباذنجانُ شفاءٌ من كلِّ داءٍ».

قال ابن القيم: «قَبَّحَ اللهُ وَاضِعَهُ، فإنَّ هذا لو قاله بعضُ جهلةِ الأطباءِ لسخر الناسُ منه، ولو أُكل الباذنجانُ للحمَّىٰ والسوداءِ الغالبةِ، وكثيرٍ من الأمراض، لم يزدها إلا شِدَّةً، ولو أكَلَه فقيرٌ ليستغنيَ لم يُفِدْهُ غنًىٰ، أو جاهلٌ ليتعلَّم لم يُفِدْه العلمَ».

ومما يناقضُ العقلَ والحسَّ معًا: «إنَّ سفينةَ نوحٍ طافت بالبيتِ سبعًا، وصلَّت عند المقامِ ركعتين»[٢].

٤ - ومنها: رَكَاكَةُ اللَّفْظِ.

أخرج الرَّامَهُرْمُزِيُّ[٣] بإسناده عن الربيع بن خُثيمٍ قال: «إنَّ

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (ج٢ ص٨٤٥).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (ج١ ص١٠٠)، وميزان الاعتدال للذهبي (ج٢ ص٥٦٥).

(٣) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي نسبة إلىٰ رامهرمز إحدىٰ كور الأهواز من بلاد خوزستان في فارس، وقد نبغ ابن خلاد في

مِن الحديثِ حديثًا له ضوءٌ كضوءِ النهارِ، وإنَّ من الحديثِ حديثًا له ظُلْمَةٌ كظلمةِ الليلِ»[١].

وأخرجه الخطيبُ بإسناده عن الربيع بن خثيم في «الكفاية» قال: «إن من الحديث حديثًا له ضوءٌ كضوءِ النهارِ نعرفه، وإنَّ من الحديثِ حديثًا له ظُلمة كظلمةِ الليلِ ننكره»[٢].

والمرادُ بالرِّكَّةِ التي تَدُلُّ علىٰ وضعِ الحديثِ: «الضعفُ عن قوةِ فصاحتِه ﷺ في اللفظِ والمعنىٰ معًا»[٣].

وكان ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ قد قَرَّرَ في المقدمةِ أنَّه: «وُضعت

=

الحديث وعلومه، كما نبغ في الأدب والشعر، وكان ثقة مأمونًا، حافظًا بارعًا من أئمة هذا الشأن، توفي سنة ستين وثلثمئة. [تذكرة الحفاظ (ج٣ ص٩٠٥)، وشذرات الذهب (ج٣ ص٣٠)].

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي. تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب (ص٣١٦).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٣١).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ج١ ص٣١٤).

أحاديثُ يشهد بوضعها رَكَاكَةُ ألفاظِها ومعانيها»[١].

وقال الحافظُ ابن حجر في «نُكَتِهِ» علىٰ المقدمة: «اعترِضَ عليه بأنَّ ركاكةَ اللفظِ لا تَدُلُّ علىٰ الوضعِ حيث جُوِّزَتِ الروايةُ بالمعنىٰ.

نعم، إن صرَّح الراوي بأنَّ هذا صيغةُ لفظِ الحديثِ، وكانت تُخِلُّ بالفصاحةِ أوْ لا وَجْهَ لها في الإعرابِ، دلَّ علىٰ ذلك، والذي يظهر أنَّ المؤلفَ لم يقصد أنَّ رَكَاكَةَ اللفظِ وحده تدلُّ كما تدلُّ ركاكةُ المعنىٰ، بل ظاهرُ كلامِهِ أنَّ الذي يدلُّ هو مجموعُ الأمرين: رَكَاكَةُ اللفظِ ورَكَاكَةُ المعنىٰ معًا.

لكن يرد عليه أنه ربما كان اللفظُ فصيحًا والمعنىٰ ركيكًا، إلا أنَّ ذلك يَنْدرُ وجودُه، ولا يَدُلُّ بمجرَّدِهِ علىٰ الوضعِ بخلافِ اجتماعهما تبعًا للقاضي أبي بكر الباقلاني»[٢].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح. تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (ص٢٧٩).

(٢) النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (ج٢ ص٨٤٤).

والمرادُ بالركَّة في المعنىٰ: «أن يكونَ مخالفًا للعقلِ ضرورةً أو استدلالًا، ولا يقبل تأويلًا بحالٍ، نحو الإخبار عن الجمعِ بين الضِّدَّين، وعن نفي الصانعِ، وقِدَمِ الأجسام، وما أشبه ذلك، لأنه لا يجوز أن يَرِدَ الشرعُ بما ينافي مقتضىٰ العقل»(١).

٥- أن يكونَ الحديثُ يُشْبِهُ كَلَام الأطباءِ.

كحديث: «الذي اشتكىٰ إلىٰ النبي ﷺ قِلَّةَ الولدِ، فأمره أن يأكل البيضَ والبصلَ»(٢).

٦- أن يكون الحديثُ خبرًا عن أمرٍ جسيمٍ: كحصرِ العدوِّ للحاجِّ عن البيت، ثم لا ينقله منهم إلا واحد لأنَّ العادةَ جاريةٌ بتظاهرِ الأخبارِ في مثل ذلك(٣).

٧- أن يشتمل الحديثُ علىٰ مجازفاتٍ في الوعدِ والوعيد

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ج١ ص٣١٥).

(٢) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص٥٧).

(٣) النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (ج٢ ص٨٤٥).

من أجل أفعال صغيرة؛ كحديثِ: «من صلَّىٰ الضحىٰ كذا وكذا ركعةً أُعطِيَ ثوابَ سبعين نبيًّا».

قال ابن القيم عقبه: «وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلَّىٰ عمرَ نوحٍ عليه السلام لم يُعطَ ثوابَ نَبِيٍّ واحدٍ»[1].

٨- اشتمالُ الحديثِ علىٰ سخافاتٍ لا يقبلها عقلٌ.

كحديث: «فَضْلُ الكُرَّاثِ علىٰ سائِر البقولِ، كَفَضْلِ البُرِّ علىٰ الحبوبِ»، وحديث: «عليكم بالمِلحِ فإنه شفاءٌ من سبعين داء»، وحديث: «من أكل فولةً بقشرها أخرج الله منه من الداء مثلَها»[2].

٩- مخالفة الحديث للثابت من التاريخ:

مثاله: ما ذكره الذهبي فِي «الميزان» أن سهيل بن ذكوان

(١) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص٣٩)، وانظر أيضًا: الحديث النبوي للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص٢٦٦).

(٢) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص٤٥).

أبـا الـسندي، قـال: «لقـيتُ عائـشةَ بواسـطٍ» وفي التعلـيق علـيه: وهكـذا يكـون الكـذبُ، فقـد ماتـت عائشة قبل أن يخط الحَجَّاجُ مدينةَ واسطٍ بدهرٍ[١].

١٠- ومنها أن يرويَ المبتدِعُ الدَّاعِي إلىٰ بدعته حديثًا في تأييدها:

كأحاديثِ خلقِ القرآنِ والإرجاءِ والقَدَرِ وغيرها.

١١- ومنها أن يكونَ الحديثُ مخالفًا لمقصد من مَقَاصِدِ الشريعةِ:

كأحاديثِ ذَمِّ الأولادِ، ومنها: «لو رَبَّىٰ أَحَدُكم -بعد الستين ومئة- جروَ كلبٍ خيرٌ له من أن يربِّيَ ولدًا»[٢].

١٢- وأن يكونَ الحَدِيث مِمَّا تقوم الشواهدُ الصحيحةُ علىٰ بطلانِه:

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٢ ص٢٤٣).

(٢) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص٩٧).

مثل هذا الحديث: «إنَّ الأرضَ علىٰ صخرةٍ، والصخرة علىٰ قَرْنِ ثورٍ، فإذا حَرَّكَ الثورُ قَرْنَه تحرَّكَتِ الصخرةُ، فتحركت الأرض وهي الزلزلة»[١].

١٣- ومنها: ما يُصَرِّحُ بتكذيب راويه جمعٌ كثيرٌ يمتنع في العادةِ تواطُؤُهم علىٰ الكذبِ أو تقليدِ بعضِهم بعضًا[٢].



(١) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول لابن القيم (ص٧١).

(٢) النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (ج٢ ص٨٤٦).

حُكْمُ روايةِ الموضوعِ

أمَّا حكمُ روايةِ الموضوعِ فقد أجمله السيوطيُّ في شرحِ تقريبِ النواوي بقوله: «وَتحْرُمُ روايتُه -أي: الموضوع- مع العلمِ به، أي: بوضعه فِي أيِّ معنًىٰ كان، سواء الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلا مُبَيَّنًا، أي: مقرونًا ببيانِ وضعِه لحديثِ مسلم[1]: «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَىٰ أَنَّه كَذِبٌ فهو أَحَدُ الكَاذِبين**»[2].

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه باب: وجوب العمل بخبر الواحد، عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما مرفوعًا، [صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٦٢)]، وقد ضبطت كلمة: «يرىٰ» بالضم والفتح، فأما من ضم فمعناه: يظن، وأما من فتحها فظاهر، وأما «الكاذبين» فهي علىٰ الجمع والتثنية. انظر: [صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٦٥)].

(٢) تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي للسيوطي (ج١ ص٢٧٤).

وَقَالَ الخطيبُ: «يجب على المحدِّثِ ألا يروي شيئًا من الأخبارِ المصنوعةِ والأحاديثِ الباطلةِ الموضوعةِ، فمن فعل ذلك باءَ بالإثمِ المبينِ، ودخل في جملةِ الكذَّابين، كما أخبر رسولُ اللهِ ﷺ، ومن روىٰ حديثًا موضوعًا علىٰ سبيلِ البيانِ لحالِ واضعِه، والاستشهادِ علىٰ عظيمِ ما جاء به، والتعجيبِ منه، والتنفيرِ عنه، يساغ له ذلك، وكان بمثابةِ إظهارِ جرحٍ، الشاهدُ في الحاجةِ إلىٰ كشفه، والإبانة عنه»[1].

وقد تناول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد هذه المسألة باستقصاءٍ كاملٍ لحالاتِ الروايةِ للموضوعِ، مع بيانِ حكمِ كُلٍّ؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«والصوابُ في هذه المسألةِ: أنَّ مَنْ يحدِّث بحديثٍ إمَّا أن يجهلَ أنه موضوعٌ وإمَّا أن يعلمَ أنه موضوعٌ بواحدٍ من طرقِ العلمِ، ثم الذي يعلم أنه موضوعٌ إما أن يقصد بروايته إياه تبيانَ حاله، وإما أن يرويه من غير أن يبين حاله.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ج٢ ص٩٨، ٩٩).

فأما الذي يرويه وهو جاهل أنه موضوع فلا إثم عليه، وغاية ما في الأمر أنه مُقَصِّرٌ في البحثِ عن حالِهِ متهجِّمٌ علىٰ ما لا ينبغي للمسلمِ أن يتهجَّم عليه.

وأمَّا الذي يرويه وهو عالمٌ بطريقٍ ما أنه موضوعٌ، ويقصد بذلك بيانَ حالِهِ فلا شيءَ عليه، بل هو مُثَابٌ علىٰ هذا الصنيعِ؛ لأنه لما بيَّن حالَه فقد نفىٰ الزَّغَلَ عن سنَّةِ رسولِ الله ﷺ وأَمَّنَ المسلمين علىٰ دينهم وسنَّةِ نبيهم.

وأما من عَلِمَ حَالَهُ بطريقٍ ما، ورواه من غير أن يبين حاله فهو آثمٌ شديدُ الإثمِ، وهو خصيمُ الله تعالىٰ ورسوله ﷺ في الدنيا والآخرةِ، ونعوذ باللهِ تعالىٰ من ذلك.

والدليلُ علىٰ ما ذكرناه: ما رواه مسلم ﵁ من قوله ﷺ: **«مَنْ حَدَّثَ عنِّي حَدِيثًا يَرَىٰ أَنَّهُ كَذِب فَهُو أَحَدُ الكَاذِبِين»**[1]. بعدما رواه مسلم وغيره من قوله ﷺ: **«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا**

(١) تقدم تخريجه (ص٩٧).

فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[١].

ووجهُ الدَّلالَةِ من الحديثين: أنَّ الذي يروي حديثًا اختلقه غيرُهُ وينسُبُهُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ غير مبيِّنٍ حالَه مع علمه بأنه مختلقٌ فهو كَذَّابٌ بنصِّ الحديثِ الأولِ، وهو مع ذلك متعمد للكذب وذلك ظاهر، وكل من كذب علىٰ الرسول متعمدًا فهو في النار مع الهالكين بنص الحديث الثاني، وأما من يضع الحديثَ بنفسِه فهو المنصوصُ عليه في الحديث الثاني، والله ﷻ أعلىٰ وأعلم»[٢].



---

(١) تقدم تخريجه (ص١٣).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، هامش (ج٢ ص٧٣).

جهودُ العلماءِ في مُقَاوَمَةِ الوَضْعِ

لم تكن ضوابطُ الروايةِ وقوانينُها إلا ثمرةً من ثمراتِ تَصَدِّي العلماءِ للوضعِ في الحديثِ، ونتيجةً من نتائجِ جهودِهم في نَفْيِ الكذبِ عن سنَّةِ رسولِ الله ﷺ.

وقد بدأت جهودُ علماءِ الأمةِ منذ أولِ الراشدين ﷺ في حِيَاطَةِ السنَّةِ بسياجٍ من التوقِّي والنقدِ، فلا ينفذ إليها دَخَلٌ، ولا يخلُصُ إليها دَخيلٌ، وإنما تبقىٰ علىٰ أصلِ نقائِها بغير ما شائبةٍ تَشُوبُ.

ولا يُمكِن أحدًا الإحاطةُ بما بَذَله العلماءُ في سبيلِ مقاومةِ الوضع وحفظِ السنَّةِ، ولكنُ هنا بحولِ اللهِ تعالىٰ إشاراتٌ إلىٰ المسالكِ العَامةِ الَّتِي سَلَكَهَا العلماءُ فِي مقاومةِ الوَضعِ فِي

الحديثِ، وكلُّ ما يأتي بعدُ -إن شاء الله تعالىٰ- في هذا البحث من بيانٍ فإنما هو من هذا الباب، باب مقاومةِ الكذبِ في الحديث.

أوَّلًا: التثبُّتُ فِي السَّمَاعِ، والتشديدُ فِيهِ.

وقد بدأ هذا الأمرُ مبكرًا، علىٰ عهدِ أبي بكر ﵁، وهو كما قال الذهبي: «أولُ مَن احتاطَ في قبولِ الأخبارِ، فروىٰ ابنُ شهابٍ عن قبيصة بن ذؤيب أنَّ الجَدَّةَ جاءت إلىٰ أبي بكرٍ تلتمس أن تورَّث، فقال: ما أجد لكِ في كتابِ الله شيئًا، وما علمتُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ذكر لكِ شيئًا، ثم سأل الناسَ، فقام المغيرةُ فقال: حضرتُ رسولَ اللهِ ﷺ يعطيها السُّدُسَ، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمدُ بن مَسْلَمَةَ بمثلِ ذلك؛ فأنفذه لها أبو بكرٍ ﵁»[(١)].

وكذلك كان عمرُ ﵁، قال عنه الذهبي: «وهو الذي سَنَّ للمحدِّثين التثبُّتَ في النقلِ...

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (ج١ ص٢).

وقد كان عمرُ مِن وَجَلِهِ أن يُخطئ الصاحبُ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ يأمرهم أن يُقلُّوا الروايةَ عن نبيهم، ولئلا يتشاغلَ الناسُ بالأحاديثِ عن حفظِ القرآنِ»[١].

ولم يكن تشديدُ عمرَ علىٰ الأصحابِ في الروايةِ لأمرٍ يتعلَّق بهم، وإنما كان زجرًا لمن دونهم ممن قد تسوِّلُ لهم نفوسُهم أن يزيدوا في حديثِ النبيﷺ.

قال الخطيب: «في تشديدِ عمرَ علىٰ الصحابةِ في روايتهم حفظٌ لحديثِ رسولِ اللهﷺ، وترهيبٌ لمن لم يكن من الصحابة أن يُدْخِلَ في السُّنَنِ ما ليس منها، لأنه إذا رأىٰ الصحابيَّ المقبولَ القولِ المشهورَ بصحبةِ النبيِّﷺ قد تُشُدِّدَ عليه في روايته، كان هو أجدرَ أن يكون للروايةِ أهيبَ، ولما يُلقي الشيطانُ في النفسِ من تحسينِ الكذبِ أرهبَ»[٢].

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (ج١ ص٤).

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص٨٩).

وكذلك كان عليٌّ رضي الله عنه شديدَ التحرِّي في الأخذِ، بالغَ التثبُّتِ فيه، قال الذهبيُّ عنه رضي الله عنه: «كان إمامًا عالمًا متحرِّيًا في الأخذِ، بحيث إنه يستحلف من يحدِّثه بالحديثِ»[1].

وكان الصحابةُ رضي الله عنهم أخلصَ الناس قلوبًا، وأصدقَ الناسِ ألسنةً، فلما فتحوا البلدان، ودخل كثيرٌ من أهلِ المللِ فِي الإسلامِ، ووقعت الفتنةُ الكبرىٰ بين المسلمين وظهر الوضعُ في الحديثِ، كان الصحابةُ أشدَّ تحرِّيًا في الأخذ، وأعظمَ تثبُّتًا في السماعِ.

أخرج مسلم فِي مقدمة صحيحه عن مجاهد قال: «جاءَ بُشَيرٌ العدويُّ إلىٰ ابن عباس فجعل يحدِّث ويقول: قال رسولُ الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يَأْذَنُ لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا بن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟! أُحَدِّثُكَ عن رسولِ اللهِ ﷺ ولا تسمع!!

فقال ابن عباس: إنَّا كُنَّا مرةً إذا سمعنا رجلًا يقول: قال

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (ج١ ص١٠).

رسولُ اللهِ ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب النَّاسُ الصَّعْبَ والذَّلُولَ لم نأخذ من الناسِ إلا ما نعرف.

وعن طاوس، عن ابن عباس قال: إنما كنا نحفظ الحديثَ، والحديثُ يُحفظ عن رسولِ اللهِ ﷺ، فأما إذا ركبتم كلَّ صَعْبٍ وذَلُولٍ فهيهات»[1].

وفي مسلم عن محمدِ بن سيرين قال: «إنَّ هذا العلمَ دينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم. وفيه عن سليمان بن موسىٰ قال: لقيتُ طاوسًا فقلت: حدَّثني فلانٌ كيت وكيت، قال: إن كان صاحبك مَلِيًّا فخذ عنه».

قال النووي: «قوله: «إن كان مَلِيًّا»: يعني: ثقةً ضابطًا متقنًا، يُوثَق بدينه ومعرفته، ويُعتمد عليه كما يُعتمد علىٰ معاملةِ الملي بالمالِ ثقةً بذمَّتِه»[2].

وبمثل هذا وصَّىٰ الأئمةُ طُلَّابَ علمهم، فقد أخرج الخطيب

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٨١).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٨٤، ٨٥).

بسنده عن معنِ بن عيسىٰ، قال: «كان مالكُ بن أنسٍ يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوىٰ ذلك: لا تأخذ من سفيهٍ مُعْلِنٍ بالسفه وإن كان أروىٰ الناس، ولا تأخذ من كذابٍ يكذب في أحاديثِ الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يُتَّهَمُ أن يكذب علىٰ رسول الله، ولا من صاحب هَوًىٰ يدعو الناس إلىٰ هواه، ولا من شيخ له فضلٌ وعبادةٌ، إذا كان لا يعرف ما يحدِّث.

وقال مُطَرِّفُ بن عبد الله مولىٰ زيد بن أسلم: أشهد لسمعت مالكَ بنَ أنسٍ يقول: لقد أدركتُ بهذا البلد -يعني: المدينةَ- مشيخةً لهم فَضْلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ يحدِّثون، ما سمعتُ من واحدٍ منهم حديثًا قط.

قيل: ولِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدِّثون»[1].

ثانيًا: الكشفُ عن مَعَايبِ رُوَاةِ الحديثِ.

وهذا مَسَلَكٌ سَلَكَه العلماءُ من مَطْلَع فَجْر الروايةِ والتحديثِ،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ج١ ص١٣٩).

فقد أخرج البخاريُّ ومسلم في صحيحيهما عن سعيدِ بن جبيرٍ قال: «قلتُ لابنِ عباس: إن نَوفًا البَكَاليَّ يزعمُ أنَّ موسىٰ صاحبَ الخَضرِ ليس هو موسىٰ صاحبَ بني إسرائيلَ، فقال ابن عباس: كَذَبَ عدوُّ الله...»[(١)].

وتتابع العلماء علىٰ ذلك لا يحابون أحدًا، ولو كانوا آباءَهم أو إخوانَهم أو عشيرتَهم، حتىٰ ليتكلم الرجلُ في أبيه من أجلِ الدينِ.

قال ابن حبان: «سُئل عليُّ بنُ المدينيِّ عن أبيه فقال: اسألوا غيري، فقالوا: سألناك، فأطرقَ ثم رفع رأسَه وقال: هذا هو الدِّينُ، أَبِي ضعيفٌ»[(٢)].

وفِي صحيح مسلم عن يحيىٰ بن سعيد قال: «سألتُ سفيانَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها: كتاب التفسير، باب: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ [الكهف:٦٠]. فتح الباري (ج٨ ص٢٦١).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب: من فضائل الخضر ﷺ، صحيح مسلم بشرح النووي (ج١٥ ص١٣٦).

(٢) كتاب المجروحين لابن حبان البستي (ج٢ ص١٥).

الثوريَّ وشعبةَ ومالكًا وابن عيينة عن الرجلِ لا يكون ثَبْتًا في الحديث فيأتيني الرحلُ فيسألني عنه، قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت»[١].

وفيه عن عاصم قال: «كنا نأتي أبا عبد الرحمن السُّلَمي، ونحن غِلمةٌ أيفاعٌ، فكان يقول لنا: لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص، وإياكم وشقيقًا، قال: وكان شقيقٌ هذا يرىٰ رأيَ الخوارجِ وليس بأبي وائل»[٢].

وكان علماء الحديثِ يتقرَّبون إلىٰ اللهِ تعالىٰ ببيانِ أحوالِ الكاذبين علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ:

«عن سفيان بن عيينة قال: كان شعبةُ يقول: تعَالَوا حتىٰ

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: الكشف عن معايب رواة الحديث. صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٩٤).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: الكشف عن معايب رواة الحديث، وغلمة: جمع غلام، وأيفاع: شببة بالغون، والقصاص: جمع قاص وهو الذي يقرأ القصص علىٰ الناس، انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص١٠٠).

نغتابَ في الله ﷻ.

وعن الحسن بن الربيع قال: قال ابن المبارك: المعلَّىٰ بنُ الربيع هو، إلا إنه إذا جاء الحديثُ يكذبُ.

قال: فقال له بعض الصوفية: يا أبا عبد الرحمن، تغتاب؟! فقال: اسكت، إذا لم نبيِّن؛ كيف يُعرف الحقُّ من الباطلِ؟! أو نحو من هذا الكلام.

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: جاء أبو تراب النخشبي إلىٰ أبي، فجعل أبي يقول: فلانٌ ضعيفٌ، فلانٌ ثقةٌ، فقال أبو تراب: يا شيخُ، لا تغتب العلماءَ، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك هذا نصيحةٌ، ليس هذا غيبةً.

وقال محمد بن بندار لأحمد بن حنبل: إنه ليشتد عليَّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال أحمد: إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا، فمتىٰ يعرف الجاهلُ الصحيحَ من السقيمِ؟»[1].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٥).

ولـم يكونـوا يقـبلون وسـاطَة أحـدٍ لـيكفُّوا عـن الـضعفاء والمجروحين.

أخرج الرامهرمزي بسنده عن أبي داود قال: «سمعت شعبةَ يقول: أَلا تعجبون من هذا المجنون!؟ جرير بن حازم، وحماد ابن زيد أتياني يسألاني أن أسكت عن الحسن بن عمارة، ولا والله لا سكتُّ عنه، ثم لا والله لا سكت عنه!»(١).

وكانوا ربما وثَّقوا واقعةَ الكذبِ فكتبوا بها كتابًا يُوَقِّعُ عليه الكذاب ويشهد الشهود.

«قال الفلاسُ: كان حمادٌ المالكيُّ كاذبًا، وسمعت عَمرًا الأنماطي يقول: أتيته فسمعته يقول: حدثنا الحسن أن عمر بن الخطاب أُتي بسارق، فقطع يده، فقال له: ما حملك علىٰ هذا؟ قال: القَدَرُ، قال: فضربه أربعين سوطًا، وقال: قطعت يدك لسرقتك، وضربتك لفريتك علىٰ الله.

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي. تحقيق د.محمد عجاج الخطيب (ص٣٢٠).

فقلت -أي: الأنماطي-: لو افترىٰ علىٰ عمر كم كان يضربه؟ قال: ثمانين، قلت: يفتري علىٰ الله يُضرب أربعين، ويفتري علىٰ عمر يُضرب ثمانين؟! والله لا تفارقني حتىٰ أَسْتَعْدِيَ عليك، فأقرَّ أنَّه لم يسمعه من الحسن، وحلف لا يحدِّث به، فكتبت عليه كتابًا وأشهدتُ عليه شهودًا»[1].

وقد لخَّصَ الخطيبُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسلك المحدِّثين في بيان معايبِ رواةِ الحديثِ في هذه النقاط:

«أ- إذا سَلَكَ الراوي طريقًا تَلْحَقُ به الظِّنَّةُ، وتَلوح ممن سلكها للعلماء أماراتُ التهمة، لزم أهلَ المعرفةِ بيانُ أمرِهِ، وإظهارُ حاله، وإشادةُ ذكره، ليتوقف عن الاحتجاج به، وإن كان غير مقطوعٍ علىٰ كذبه.

ب- وَأَمَّا إِذَا كشف الرَّاوِي قناعَه، وأسقط فِي تخرُّص الكذب حياءَه، فيجب إنهاءُ أمرِهِ إلىٰ السلطان، والاستعانة في

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص٣١٧).

النكير عليه بمن وجد من الأعوان.

جـ- ويُحتاج أن يُبَيَّنَ ضعفُ هذه الأحاديث لهذا الرجل الذي حدث بها أنها موضوعة لا أصل لها، فإن رجع عنها، وإلا علىٰ السلطان أن ينهاه عن روايتها، فإن انتهىٰ، وإلا عاقبهُ بِمَا يراه»[١].

ثالثًا: تَضْيِيقُ الخِنَاق علىٰ الوضَّاعين.

وَمَع بَيَان معايبِ الرواةِ، أخذ العلماءُ بمسلكٍ آخر هو المواجهةُ المباشرةُ مع الوضَّاعين، ليكون ذلك زاجرًا لهم عن التمادي في الكذبِ والاختلاقِ.

وقد بلغ الأمر ببعضهم إلىٰ التهديد بالقتلِ كما أخرج مسلمٌ في مقدمةِ الصحيحِ عن حمزةَ الزيات قال: «سمع مُرَّةُ الهمدانِيُّ من الحارث[٢] شيئًا، فقال له: اقعد بالباب، قال: فدخل

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ج٢ ص١٦٨).

(٢) هو الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور، انظر في ترجمته: ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٤٣٥).

مُرَّةُ وأخذ سيفَه، قال: وأحسَّ الحارثُ بالشرِّ فذهب»[١].

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألتُ يحيىٰ بن معين عن زكريا بن يحيىٰ الكسائي الكوفي، فقال: رجل سوءٍ يحدِّث بأحاديث سوءٍ.

قلت: فقد قال لي: إنك كتبتَ عنه؛ فحوَّل وجهه وحلف بالله إنه لا أتاه ولا كتب عنه، وقال: يستأهل أن يُحفر له بئرٌ فيلقىٰ فيها»[٢].

وفيه عن أبي العباس محمد بن إسحاق السراج قال: «شهدت محمدَ بن إسماعيل البخاري ودُفع إليه كتابٌ من ابن كَرَّام يسأله عن أحاديث منها: الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعًا: الإيمانُ لا يزيد ولا ينقص، فكتب محمد بن إسماعيل علىٰ ظهر كتابه: مَنْ حدَّث بهذا استوجب الضربَ الشديدَ والحبسَ الطويلَ»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب الكشف عن معايب رواة الحديث. صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٩٩).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٢ ص٧٥).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٤ ص٢١).

ومَنْ ثَبَتَ عندهم كذبُهُ وكانوا مِن قبلُ يكتبون عنه حَرَّقوا ما كتبوه بين يديه، ومن هؤلاء عبدُ الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني.

قال ابن يونس: «كان محمودًا في القضاء فقيهًا علىٰ مذهبِ الإمامِ الشافعيِّ، كانت له حلقةٌ بمصر وكان يُظهر عبادةً وورعًا، وثقل سمعُه جدًّا وكان يفهم الحديثَ ويحفظ ويُملي ويجتمع إليه الخلق، فخلط في الآخر، ووضعَ أحاديثَ علىٰ متونٍ معروفةٍ، وزاد في نسخٍ مشهورةٍ فافتُضح وحُرِّقَت الكتبُ في وجهه»[1].

ومن تشديد الحصار علىٰ الوضاعين أن يستعدي المحدِّثُ الناقدُ الخبيرُ عليهم السلطانَ حتىٰ يزدجروا عن وضعهم وإفكهم.

قال الخطيب في «الجامع» في: ذكر ما يجب علىٰ الحفَّاظِ من بيانِ أحوالِ الكذَّابين والنكيرِ عليهم، وإنهاءِ أمرهم إلىٰ السلاطين: «قال الشافعي: «لولا شعبةُ ما عُرِفَ الحديثُ بالعراقِ،

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ج٢ ص٤٩٥).

كان يجيء إلىٰ الرجلِ فيقول: لا تحدِّث، وإلا استعديتُ عليك السلطانَ.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: استعديت علىٰ عيسىٰ بن ميمون في هذه الأحاديث التي يحدِّثها عن القاسم، فقال: لا أعود»[1].

رابعًا: تحصيلُ الأحاديثِ الموضوعةِ للترغيبِ عنها.

وهذا غيرُ التصنيفِ في «الموضوع» -ويأتي بعدُ إن شاء الله تعالىٰ- وإنما المعنىٰ هنا: أنَّ العلماءَ -رحمهم الله- كانوا يحصِّلون الموضوعَ والضعيفَ كما يحصِّلون ما صحَّ حتىٰ لا يخدع أحدٌ بالموضوعِ، ولا يتورَّط أحدٌ في روايته أو العلمِ به.

قال ابن حبان: «سمعت أحمد بن إسحاق السني يقول: رأىٰ أحمدُ بنُ حنبلٍ ﵁ يحيىٰ بن معين في زاويةٍ بصنعاءَ وهو يكتب صحيفةَ معمرٍ عن أبانٍ عن أنسٍ، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ له: تكتب صحيفةَ معمرٍ عن أبانٍ عن

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ج٢ ص١٦٨).

أنسٍ، وتعلم أنها موضوعةٌ؟! فلو قال لك القائل: أنت تتكلم في أبانٍ ثم تكتب حديثَه علىٰ الوجه؟

قال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفةَ عن عبد الرزاقِ عن معمرٍ عن أبانٍ عن أنسٍ وأحفظُها كلَّها، وأعلم أنها موضوعةٌ حتىٰ لا يجيء إنسانٌ فيجعل بَدَلَ أبانٍ ثابتًا ويرويها عن معمرٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ، فأقول له: كذبتَ إنما هي أبانٌ لا ثابتٌ»[1].

ويحيىٰ بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الذي يقول: «لو لم نكتب الحديثَ من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»[2].

وعن محمد بن إبراهيم قال: جاء يحيىٰ بنُ معينٍ إلىٰ عفانَ ليسمعَ منه كُتُبَ حمادِ بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحدٍ؟ قال: نعم حدثني سبعةَ عشرَ نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلىٰ البصرةِ وأسمع

(١) كتاب المجروحين لابن حبان (ج١ ص٣١).

(٢) كتاب المجروحين لابن حبان (ج١ ص٣٣).

من التَّبوذكي. فقال: شأنَك.

فانحدر إلىٰ البصرة، وجاء إلىٰ موسىٰ بن إسماعيل «هو: التبوذكي»، فقال له موسىٰ: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها علىٰ الوجه من سبعةَ عشرَ نفسًا وأنت الثامنَ عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حمادَ بن سلمةَ كان يُخطئ فأردت أن أُمَيِّزَ خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا علىٰ شيءٍ؛ علمت أن الخطأ من حمادٍ نفسه، وإذا اجتمعوا علىٰ شيءٍ عنه وقال واحدٌ منهم بخلافهم؛ علمتُ أنَّ الخطأَ منه لا من حمادٍ، فأميِّزَ بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أُخطئ عليه»[١].

وقد كان من منهجهم أن يتعلَّموا من العلمِ ما يُعَوَّلُ عليه وما لا يُعَوَّلُ عليه، حتىٰ تتميَّزَ الأمورُ، ولا تشتبه الدروبُ، فعن بقيةَ قال: «قال لي الأوزاعيُّ: تعلَّمْ من العلمِ ما لا يُؤخذ به كما تتعلَّمُ ما يؤخذ به»[٢].

---

(١) كتاب المجروحين لابن حبان (ج١ ص٣٢).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٠٢).

وعن سفيان الثوريِّ قال: «إني لأروي الحديثَ علىٰ ثلاثة أوجهٍ: أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينًا، وأسمع من الرجل أقف حديثَه، وأسمع من الرجل لا أعبأُ بحديثه وأحبُّ معرفته»[(١)].

خامسًا: فَحْصُ الأَسَانِيدِ، وتَأْسِيسُ علمِ الجرحِ والتعديلِ.

«**السندُ هو**: الإخبارُ عن طريقِ المتنِ، وهو مأخوذٌ إما: من السَّنَدِ وهو ما ارتفع وعَلَا من سفحِ الجبلِ، لأنَّ المسنِدَ يرفعه إلىٰ قائله، أو: من قولهم: فلانٌ سَنَدٌ، أي: مُعْتَمَدٌ، فسمِّي الإخبارُ عن طريقِ المتنِ سندًا لاعتمادِ الحفاظِ فِي صِحةِ الحديثِ وضعفِه عليه.

وأما الإسناد: فهو رفعُ الحديثِ إلىٰ قائله، والمحدِّثون يستعملون السندَ والإسنادَ لشيءٍ واحدٍ»[(٢)].

وإذن فالسندُ والإسنادُ: «سلسلةُ الرجالِ الموصِّلَةِ للمتنِ»[(٣)].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٠٢).

(٢) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة. تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان (ص٣٠).

(٣) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان (ص١٦).

ولم يكن النظرُ في الأسانيد دأبَ السابقين من الأصحاب، حتىٰ وقعت الفتنةُ وانقسمت الأمةُ، وأخذت الفِرقُ في وَضْعِ الحديثِ عصبيةً وهوًىٰ.

وهنا بَرَزَ الفحصُ عن الإسنادِ درعًا يتحطَّم عليه الكذبُ، ويتبيَّن به الصحيحُ من الزائفِ؛ إذ الإسنادُ للحديثِ كالنسبِ للرَّجُلِ.

يقول ابنُ المبارك فيما يرويه مسلمٌ في مقدمة صحيحه: «الإسنادُ من الدينِ، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء.

وعن أبي رزْمةَ قال: سمعتُ عبد الله (بن المبارك) يقول: بيننا وبين القومِ القوائمُ، يعني: الإسنادَ»[1].

وعن محمد بن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رِجَالَكم، فَيُنظر إلىٰ أهلِ السنةِ فَيُؤْخذ حديثُهم، ويُنظر إلىٰ أهلِ البدعِ فلا يُؤْخَذ

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٨٧).

حديثُهم»[١].

وَفِي قَولِ يَحيىٰ بن سَعيد القَطَّان: إنَّ الشَّعبي[٢] عامرَ بنَ شَرَاحيل، هو أولُ مَنْ فَتَّشَ عن الإسنادِ، والشعبيُّ من كبارِ التابعين توفي سنة أربعٍ ومئةٍ من الهجرة.

أخرج ابنُ عبد البرِّ[٣] بإسنادِه عن الشَّعبي عن الربيع بن خُثيمٍ قال: «مَنْ قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ، عشر مرات

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين، صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٨٤).

(٢) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل علامة التابعين، مولده في أثناء خلافة عمر فيما قيل. انظر في ترجمته: كتاب الطبقات لخليفة بن خياط (ص١٥٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٧٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٢٩٤).

(٣) الإمام الكبير أبو عمر جمال الدين يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، حافظ المغرب، صاحب «التمهيد» و«الاستذكار» و«جامع بيان العلم»، مات رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ثلاث وستين وأربعمئة. [تذكرة الحفاظ (ج٣ ص١١٢٨)].

كان له كعتقِ رقاب، أو رقبةٍ.

قال الشَّعْبِيُّ: فقلتُ للربيعِ بن خُثيم: مَنْ حَدَّثَك بهذا الحديثِ؟ فقال: عمرو بن ميمون الأودي فلقيتُ عمرَو بنَ ميمون، فقلت: مَنْ حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عبدُ الرحمن بن أبي ليلىٰ؛ فلقيت ابن أبي ليلىٰ، فقلت: مَنْ حدثك؟ قال: أبو أيوب الأنصاري صاحبُ رسول الله ﷺ»[1].

وأخرج الرَّامَهُرْمُزِيُّ نحوه، ثم أورد قولَ يحيىٰ بن سعيد: «وهذا -أي: الشعبي- أولُ مَنْ فَتَّشَ عن الإسنادِ»[2].

وما ذهب إليه يحيىٰ بن سعيد من أَوَّلِيَّةِ الشعبي في التفتيش عن الأسانيدِ مدفوعٌ بما قال ابن عبد البر بعد أن ذَكَرَ تفتيشَ الشعبي عن حديث الربيع بن خُثيم الذي سبق.

قال ابن عبد البر: «فعلىٰ هذا كان الناسُ، علىٰ البحثِ عن

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (ج١ ص٥٥).

(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي. تحقيق د. محمد عجاج الخطيب (ص٢٠٨).

الإسنادِ، وما زال الناسُ يرسلون الأحاديثَ، ولكنَّ النفسَ أسكنُ عند الإسنادِ وأشدُّ طمأنينةً»[١].

وقد ذهب ابنُ رجبٍ في شرح علل الترمذي إلىٰ أنَّ ابنَ سيرين هو أولُ من انتقد الرجالَ وفَتَّشَ عن الإسناد.

قال ابن رجب[٢]: «وابنُ سيرين رضي الله عنه هو أولُ مَن انتقد الرجالَ، وميَّزَ الثقاتِ من غيرهم، وقد رُوي عنه من غير وجهٍ أنه قال: إنَّ هذا العلمَ دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم، وفي روايةٍ عنه أنه قال: إنَّ هذا الحديثَ دينٌ، فلينظر الرجلُ عمَّن يأخذ دينَه.

قال يعقوبُ بن شيبة: قلتُ ليحيىٰ بن معين: تعرف أحدًا من التابعين كان ينتقي الرجالَ، كما كان ابنُ سيرين ينتقيهم؟ قال

(١) التمهيد لابن عبد البر (ج١ ص٥٥).

(٢) الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي، الحنبلي الإمام العالم الزاهد القدوة، صنف شرح جامع الترمذي وشرح الأربعين النووية، وغيرها من الكتب النافعة، توفي سنة خمس وتسعين وسبعمئة. [شذرات الذهب (ج٦ ص٣٣٨)].

-برأسِه-؛ أي: لا.

قال يعقوب: وسمعتُ عليَّ بنَ المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديثِ، ويفتِّش عن الإسنادِ، ولا نعرف أحدًا أولَ منه، محمدُ بنُ سيرين[1] ثم كان أيوبُ وابنُ عونٍ، ثم كان شعبةُ، ثم كان يحيىٰ بن سعيدٍ وعبدُ الرحمن»[2].

وقد أسَّسَ ابنُ رجبٍ رأيَه في أَوَّليةِ ابنِ سيرين في الرجالِ والتفتيشِ عن الإسناد علىٰ قولِ ابن سيرين: إنَّ هذا العلمَ دينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم.

وأسَّسه أيضًا علىٰ قولِ يحيىٰ بن معين: «كان ممَّن ينظر في

(١) هو الإمام محمد بن سيرين، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، ومات محمد بن سيرين بعد الحسن البصري بمئة يوم، سنة عشر ومئة. انظر في ترجمته: طبقات خليفة (ص٢١٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٦٠٦)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٧٧).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب. تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد (ج١ ص٣٥٥).

الحديثِ ويفتِّش عن الإسنادِ ولا نعرف أحدًا أولَ منه: محمدُ بن سيرين...».

وفيما قاله ابن رجبٍ نظرٌ من جهاتٍ:

أولًا: لم يكن محمدُ بن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أولَ مَنْ قال: إنَّ هذا العلمَ دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم، فقد «أخرج ابن عبد البر بسنده عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.

وبإسناده عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: إن هذ العلم دين فانظروا ممن تأخذونه»[١].

ثانيًا: أنَّ قولَ يحيىٰ بن معين ليس قاطعًا في إثباتِ أَوَّليةِ محمدِ ابنِ سيرين، لقوله: «ولا نعرف أحدًا» وعدمُ المعرفةِ لا يعني عدمَ الوجودِ.

ولقوله: «أولَ منه»، وهو يعني -أي: هذا القول- فيما

(١) التمهيد لابن عبد البر (ج١ ص٤٥).

يعينه: سابقًا له ومبرزًا عليه، وهذا دليلٌ تطرَّق إليه الاحتمالُ فسقط به الاستدلال.

ثالثًا: قولُ ابنِ رجبٍ مدفوعٌ بما دفع به قول يحيىٰ بن سعيد في أولية الشعبيِّ، وهو قد دُفع بقول ابن عبد البر: «فعلىٰ هذا كان الناسُ، علىٰ البحثِ عن الإسنادِ»[١].

والأقربُ أنَّ التفتيشَ عن الإسنادِ ونقدِ الرجالِ كان معمولًا به من جهةِ الصحابةِ أنفسِهم وبوصيةٍ منهم، فقد روىٰ ابن عبد البر عن ابن معينٍ أنه قال: «كان فيما أوصىٰ به صهيبٌ بنيه أن قال: يا بنيَّ لا تقبلوا الحديثَ عن رسولِ اللهِ ﷺ إلا من ثقةٍ.

وفيه عن شعيبِ بن الحبحاب، قال: غدوتُ إلىٰ أنسِ بنِ مالك، فقال: يا شعيبُ، ما غدا بك؟ فقلت: يا أبا حمزة، غدوتُ لأتعلَّمَ منك، وألتمسَ ما ينفعني.

فقال: يا شعيب؛ إنَّ هَذَا العِلم دِين، فانظر مِمَّن تأخذه»[٢].

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (ج١ ص٥٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (ج١ ص٤٥).

وقد كانت فتنةُ المختارِ الثقفيِّ، وتعلُّقه وشيعتُه بوضعِ الحديثِ لتقويةِ أمرهم، داعيًا إلىٰ السؤالِ عن الإسنادِ بحيث أصبح السؤالُ عنه صفةً سائدةً.

قَالَ ابنُ رجبٍ عَن بَدءِ السُّؤَالِ عَن الإسنَادِ: «وروىٰ الإمامُ أحمد عن جابر بن نوح، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: إنما سُئِل عن الإسنادِ أيامَ المختارِ، وسببُ هذا: أنه كَثُرَ الكذبُ علىٰ عليٍّ في تلك الأيام.

كما روىٰ شريك عن أبي إسحاق قال: سمعتُ خزيمة بنَ نصيرٍ العبسي، أيامَ المختارِ، وهم يقولون ما يقولون من الكذبِ وكان من أصحاب عليٍّ: ما لهم قاتلهم الله، أيَّ عصابةٍ شانوا؟ وأيَّ حديثٍ أفسدوا؟

وروىٰ يونس بن أبي إسحاق عن صلةَ بن زُفر العبسي قال: قاتل الله المختارَ، أيَّ شيعةٍ أفسد؟ وأيَّ حديثٍ شان؟

خَرَّجه الجَوزَجَانِي، وَقَالَ: كَان المختارُ يُعطي الرجلَ الألفَ

دينارٍ والألفين، علىٰ أن يروي له في تقوية أمرِه حديثًا»[1].

أخرج الخطيبُ بسنده عن أبي أنس الحرَّاني قال: «قال المختارُ لرجلٍ من أصحابِ الحديثِ: ضع لي حديثًا عن النبيِّ ﷺ أني كائنٌ بعده خليفةً، وطالبٌ بِتِرَةِ ولده، وهذه عشرةُ آلافِ درهمٍ وخلعةٌ ومركوبٌ وخادمٌ، فقال الرجل: أمَّا عن النبيِّ ﷺ فلا، ولكن اختر مَنْ شئت من الصحابةِ، وأحُطُّكَ من الثمنِ ما شئتَ، قال: عن النبيِّ ﷺ أوكدُ، قال: والعذابُ عليه أشدُّ».

وأخرج عن خيثمة بن عبد الرحمن قال: «لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتىٰ كان زمن المختار[2] فاتهموا الناسَ»[3].

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب. تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد (ج١ ص٣٥٥).

(٢) المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب، كان ناصبيًّا يكره عليًّا رضي الله عنه، وانتهىٰ مظهرًا للتشيع ثم ادعىٰ أن جبريل عليه السلام ينزل عليه، قتل سنة سبع وستين. انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٨٠)، البداية والنهاية (٨/ ٢٩٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ج١ ص١٣٠)، =

وكان الزهري[1] -بعدُ- لا يحدِّث إلا بالإسنادِ.

قال يعقوب بن محمد بن عيسىٰ: «كان ابنُ شهابٍ إذا حدَّث أتىٰ بالإسنادِ، ويقول: لا يصلح أن يُرقىٰ السطحُ إلا بِدَرَجِهِ»[2].

ولم يكن الزهريُّ يلتزم بذلك في نفسِه وكفىٰ، وإنما كان يحمل علىٰ الإسنادِ من يحدِّث ويُؤاخذ عليه.

فقد أخرج الحاكم في «معرفة علوم الحديث» عن عتبة بن أبي حكيم: «أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري، قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسولُ الله ﷺ.

=

ولعلي بن المديني جزء في: «أول من نظر في الرجال وفحص عنهم»، ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٧١)، ولكن كتاب ابن المديني مفقود.

(١) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أعلم الحفاظ، ولد سنة خمسين، وتوفي سنة أربع وعشرين ومئة. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٠٨)، والسنة للدكتور مصطفىٰ السباعي (ص٢٠٦).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ج١ ص١٦).

فقال له الزهري: قاتلك اللهُ يا بن أبي فروة، ما أجرأَك عَلَىٰ الله! ألا تُسند حَدِيثَك؟! تحدثنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ!!»[1].

ولشدَّةِ تثبُّتِهِ في الإسنادِ وتحرِّيه قال عنه مالكٌ: «أولُ من أسند الحديثَ ابنُ شهاب»[2].

وبمثل ما قال الزهريُّ فيما رواه عنه يعقوبُ بنُ محمدٍ، قال ابن المبارك فيما رواه الخطيبُ بإسناده عن إبراهيم بن معدان قال: قال ابن المبارك: «مثل الذي يطلب أمرَ دينِهِ بلا إسنادٍ كمثل الذي يرتقي السطحَ بلا سُلَّمٍ».

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري (ص٦)، وأخرجه الترمذي في أبواب العلل من سننه. [عارضة الأحوذي (١٣/ ٣٢٨)].

(٢) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ص٢٠)، وانظر في أولية الزهري في إسناد الحديث: كتاب بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري، ففيه الرد علىٰ بعض المستشرقين ومن تابعهم في الزعم بأن الإسناد لم يكن له وجود قبل الزهري. [انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم ضياء العمري (ص٥٠)].

وبقريبٍ من معناه أخرج الخطيب عن أبي سعيد الحداد قال: «الإسنادُ مثلُ الدَّرَجِ، ومثلُ المراقي، فإذا زلَّت رجلُك عن المرقاةِ سقطتَ، والرأيُ مثل المرجِ.

وأخرج عن الثوري: «الإسنادُ سلاحُ المؤمنِ، فإذا لم يكن معه سلاحٌ فبأيِّ شيءٍ يُقاتل»(١).

وكان شعبةُ بنُ الحجاجِ(٢) شديدَ التنقيرِ والتفتيشِ علىٰ الأسانيدِ.

روىٰ ابن عبد البر عن أبي داود قال: «كنا عند شعبةَ فجاء بشر بن المفضل فقال له: أتحفظ عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عَن عُقبة بن عَامِر، عَن النَّبيِّ ﷺ: مَا مِن مُسلِم يَتَوضأ؟ فضحك شعبة، فَقَالَ بِشرُ: إنَّا نَرَاكَ قَد سَقَطَ عَنك حَدِيثٌ جيدٌ

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص٤٢).

(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام، الحجة الحافظ شيخ الإسلام، توفي سنة ستين ومئة رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر في ترجمته: تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص١٢٦)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (ج١ ص١٩٣).

من أحاديثِ أبي إسحاق وتضحك.

قال: فقال شعبةُ: كنتُ عند أبي إسحاق فحدَّث بهذا الحديثِ، فقال: حدثني عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال شعبة: وكان أبو إسحاق إذا حدثني عن رجل لا أعرفه قلت: أنت أكبر أم هذا؟ فقال: حدثني ذاك الفتىٰ.

فتحوَّلتُ، فإذا شابٌّ جالسٌ، فسألته فقال: صَدَقَ أنا حدثته، فقلت: وأنت مَنْ حدَّثك؟ فقال: حدثني نعيم بن أبي هند، فأتيت نعيمَ بنَ أبي هندٍ، فقلت: مَنْ حدَّثك؟ قال: زيادُ بنُ مخراق، قال شعبة: فَقَدِمتُ البصرةَ، فلقيت زيادَ بن مخراقٍ فسألته، فقال: حدَّثني رجلٌ من أهلِ البصرةِ لا أدري مَنْ هو، عن شهر بن حوشب.

قال أبو عمر بن عبد البر: هكذا يكون البحثُ والتفتيشُ، وهذا معروفٌ عن شعبةَ، ولهذا وشبهه قال أبو عبد الرحمن النسائي: أمناءُ الله ﷻ علي حديثِ رسولِهِ ثلاثةٌ: مالكُ بن أنس، وشعبةُ بن الحجاج، ويحيىٰ بن سعيد القطان»[1].

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (ج١ ص٥٠).

وعِلَّةُ هذا الحديثِ الذي رحل فيه شعبة هي: المجهولُ الذي روىٰ عنه شهرٌ، وشهرُ بن حوشب، فقد كان شعبة لا يراه شيئًا، وقد أخرج مسلمٌ في مقدمة صحيحه عن شعبةَ قال: «قد لقيتُ شهرًا فلم أعتدَّ به»[1].

وما زال شأنُ الإسنادِ يعلو حتىٰ كان الأعرابيُّ يسأل الأئمةَ عنه، ولا يقبل منهم حديثًا بغيره، فقد أخرج الخطيب في «الكفاية» عن الأصمعي قال: «حضرتُ ابنَ عيينة وأتاه أعرابيٌّ فقال: كيف أصبح الشيخُ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير نحمد الله، قال: ما تقول في امرأةٍ من الحاجِّ حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ قال: تفعل ما يفعل الحاجُّ غير أنها لا تطوفُ بالبيتِ، فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشةُ حاضت قبل أن تطوفَ بالبيتِ فأمرها النبيﷺ أن تفعل ما يفعل الحاجُّ غيرَ الطوافِ، قال: هل من بلاغٍ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب الكشف عن معايب رواة الحديث، صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص٩٣).

عائشة بذلك، قال الأعرابي: لقد استسمنتَ القدوةَ، وأحسنتَ البلاغَ، والله لك بالرشادِ!»[(١)].

وقد كان من آثار فحصِ الأسانيدِ والنظرِ في أحوالِ الرجالِ أن تَأَسَّسَ علمٌ عظيم هو علمُ الجرحِ والتعديلِ.

قال الحاكم أبو عبد الله عن معرفةِ الجرحِ والتعديلِ: «هذا النوعُ من علمِ الحديثِ: معرفةُ الجرحِ والتعديلِ، وهما في الأصلِ نوعان، كلُّ نوع منهما علم برأسه، وهو ثمرة هذا العلم -أي: علم الحديث- والمرقاة الكبيرة منه»[(٢)].

وعلم الجرح والتعديل هو: «علمٌ يُبحث فيه عن جرحِ الرواةِ وتعديلِهم بألفاظ مخصوصةٍ وعن مراتبِ تلك الألفاظِ»[(٣)].

قال الترمذي فِي بيانِ أهميةِ هذا العلمِ: «وقد عاب بعضُ

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٠٣).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٥٢).

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفىٰ بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ج١ ص٤٥٨).

من لا يفهم علىٰ أهلِ الحديثِ الكلامَ في الرجالِ، وقد وجدنا غيرَ واحدٍ من الأئمةِ من التابعين قد تكلَّموا في الرجالِ.

وإنما حملهم علىٰ ذلك عندنا -والله أعلم- النصيحةُ للمسلمين، لا يُظنُّ بهم أنهم أرادوا الطعنَ علىٰ الناسِ أو الغيبةَ، إنما أرادوا عندنا أن يبيِّنوا ضَعْفَ هؤلاء لكي يُعرفوا؛ لأنَّ بعضَهم من الذين ضُعِّفوا كان صاحبَ بدعةٍ، وبعضهم كان متهمًا في الحديث وبعضهم كانوا أصحابَ غفلة وكثرةَ خطأٍ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقةً علىٰ الدين وتثبيتًا، لأنَّ الشهادةَ في الدينِ أحقُّ أن يُتَثَبَّتَ فيها من الشهادةِ في الحقوقِ والأموالِ»[1].

وقال السيوطيُّ في التدريبِ: «قال الرافعي وغيره: إذا أوصىٰ للعلماء لم يدخل الذين يسمعون الحديثَ، ولا عِلْمَ لهم بطرقِهِ ولا بأسماءِ الرواةِ والمتونِ، لأنَّ السماعَ المجرَّدَ ليس بعلمٍ.

وقال التاج بن يونس: إذا أوصىٰ للمحدِّث تناول من عَلِمَ طرقَ إثباتِ الحديثِ وعدالةِ رجاله، لأن من اقتصر علىٰ السماع

(١) سنن الترمذي. أبواب العلل، عارضة الأحوذي (ج١٣ ص٣٠٥).

فقط ليس بعالم، قال الزركشي: أما الفقهاء فاسمُ المحدِّثِ عندهم لا يطلق إلا علىٰ مَنْ حفظ سند الحديث وعَلِمَ عدالةَ رجالِهِ وجَرْحَها، دون المقتصرِ علىٰ السماع»[1].

وَفِي بَيَان الحِكمةِ من مسلكِ العلماءِ فِي جرحِ الضعفاءِ والكذَّابين وبيان معايبهم يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وأشباه ما ذكرنا من كلامِ أهلِ العلمِ في مُتَّهَمِي رواةِ الحديثِ وإخبارهم عن معايبهم كثيرٌ يطول الكتابُ بذكره علىٰ استقصائه، وفيما ذكرنا كفايةٌ لمن تفهَّم وعَقَلَ مذهبَ القومِ فيما قالوا من ذلك وبيَّنوا.

وإنما ألزموا أنفسَهم الكشفَ عن معايب رواةِ الحديثِ وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سُئلوا، لما فيه من عظيمِ الخطرِ؛ إذ الأخبارُ في أمرِ الدين إنما تأتي بتحليلٍ أو تحريمٍ أو أمرٍ أو نهيٍ أو ترغيبٍ أو ترهيبٍ، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدنٍ للصدقِ والأمانةِ ثم أقدم علىٰ الروايةِ عنه مَنْ قد عرفه ولم يُبيِّن

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ج١ ص٤٣).

ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثمًا بفعله ذلك غاشًّا لعوامِّ المسلمين؛ إذ لا يُؤمن علىٰ بعض مَنْ سمع تلك الأخبارَ أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرَها أكاذيبُ لا أصلَ لها، مع أنَّ الأخبارَ الصحاحَ من روايةِ الثقاتِ وأهلِ القناعةِ أكثرُ من أن يُضطر إلىٰ نقلِ مَنْ ليس بثقةٍ ولا مَقْنَعٍ.

ولا أحسَبُ كثيرًا ممن يُعرِّجُ من الناسِ علىٰ ما وصفنا من هذه الأحاديثِ الضعافِ والأسانيدِ المجهولةِ، ويعتَدُّ بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهُّنِ والضعف، إلا أن الذي يحمله علىٰ روايتها والاعتدادِ بها إرادةُ التكثُّرِ بذلك عند العوام، ولأن يقال: ما أكثر ما جمع فلانٌ من الحديثِ، وألَّفَ من العددِ!!

ومن ذهب في العلم هذا المذهبَ، وسلك هذا الطريقَ فلا نصيبَ له فيه، وكان بأن يسمَّىٰ جاهلًا أولىٰ من أن يُنسب إلىٰ علمٍ»[1].

---

(١) مقدمة مسلم لصحيحه، باب: الكشف عن معايب رواة الحديث، صحيح مسلم بشرح النووي (ج١ ص١٢٣).

سادسًا: الكتابةُ في الموضوعاتِ.

ومن الطُّرُقِ التي سَلَكَها العلماءُ في مواجهةِ الوضعِ: التأليفُ في الموضوعاتِ، وقد زَخَرَتِ المكتبةُ الحديثيةُ بكتبٍ كثيرةٍ عن الأحاديثِ الموضوعةِ من أهمِّها:

١- **تَذْكِرَةُ الموضوعاتِ**، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المتوفىٰ سنة (٥٠٧هـ)، وقد أشار الكتانِيُّ إلىٰ أنَّ ابن طاهرٍ جمع فيه أحاديث كتاب «الكامل» لابن عدي المتوفىٰ سنة (٣٦٥هـ)، ورتبها علىٰ حروف المعجم، وذَيَّل عليها[1].

وقال المعلِّمي عنه: «إنه من الكتبِ التي اشتملت علىٰ الموضوعِ والواهي، ونحوه، وذكر أنَّ اسمه في بعض التراجم: «التذكرة في غرائب الأحاديث والمنكرة» أو «منكراتها»، ولا يعتدُّ بتسميته في المطبوع: تذكرة الموضوعات»[2].

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٤٥).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، مقدمة المعلمي (ص٦).

٢- **كتابُ الموضوعاتِ من الأحاديث المرفوعات**، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني الجوزقاني (الجوزقي) المتوفى سنة (٥٤٣هـ). ويسمى أيضًا: «الأباطيل».

قال الذهبي: «وهو محتوٍ على أحاديثَ موضوعة وواهيةٍ، طالعتُه واستفدتُ منه على أوهامٍ فيه»[1].

٣- **كتابُ الموضوعاتِ**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، وقد طبع في ثلاث مجلدات، وقد تساهل فيه أبو الفرج كثيرًا بحيث أورد فيه الضعيفَ، بل والحسنَ والصحيحَ، بل فيه حديثٌ في صحيحِ مسلمٍ وآخرُ في صحيحِ البخاري، فلذلك كَثُرَ الانتقادُ عليه[2].

٤- **المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصحَّ شيءٌ في هذا الباب**، للحافظ ضياء الدين أبي حفص عمر بن بدر بن سعيد

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٤٩).

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٤٩).

الموصلي، المتوفىٰ سنة (٦٢٣هـ)، وهو مطبوع بالقاهرة سنة (١٣٤٢هـ) بالمكتبة السلفية.

٥- **موضوعاتُ الصغاني،** للحسن بن محمَّد الصَّغَاني المتوفَّىٰ سنة (٦٥٠هـ)، وله أيضًا: الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي اللغط، ويرىٰ الأستاذ نجم عبد الرحمن خلف أنه أصلُ موضوعات الصَّغَانِي[1].

٦- **الأحاديثُ الموضوعةُ التي يرويها العامة والقصَّاص،** رسالة لعبد السلام بن عبد الله ابن تيمية، جدِّ الإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، والجدُّ توفي سنة (٦٥٢هـ).

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب: «وهي مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٧٦ مجاميع)»[2].

٧- **أحاديثُ القصَّاص،** لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية

---

(١) موضوعات الصغاني للحسن بن محمد الصغاني. تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، (ص٦).

(٢) السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص٢٨٨).

المتوفىٰ سنة (٧٣٨هـ)، وهو مطبوعٌ بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ.

٨- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لمحمد بن أبي بكر ابن أيوب، المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفىٰ سنة (٧٥١هـ)، وقد طُبع الكتاب باسم: نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول.

٩- **الباعثُ علىٰ الخلاصِ من حوادث القصاص**، لزين الدين عبد الرحيم العراقي المتوفىٰ سنة (٨٠٦هـ).

وقد لخَّصه واستدرك عليه السيوطي في كتابه: تحذير الخواصِّ من أكاذيبِ القصَّاص، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ.

١٠- **اللآلئ المصنوعةُ في الأحاديثِ الموضوعة**، لجلال الدين السيوطي المتوفىٰ سنة (٩١١هـ)، اختصر فيه كتاب ابن الجوزي في الموضوعات، واستدرك عليه، وزاد فيه.

١١- **كتابُ النكتِ البديعاتِ على الأحاديثِ الموضوعاتِ**، لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، وقد اشتهر باسم: التتبعات، وفيه يتتبع السيوطي موضوعات ابن الجوزي.

١٢- **ذيل اللآلئ المصنوعة**، للسيوطي.

١٣- **تنزيهُ الشريعةِ المرفوعةِ عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**، لعلي بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عَرَّاق الكناني، المتوفى سنة (٩٦٣هـ)، وقد جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي مع تلخيصها، طبعته ونشرته مكتبة القاهرة.

١٤- **تَذكرةُ الموضوعاتِ**، لجمال الدين محمد بن طاهر ابن علي الفَتَّني الهندي، المتوفى سنة (٩٨٦هـ). طبعه المكتب الإسلامي ببيروت.

١٥- **قانونُ الأخبارِ الموضوعة والرجال الضعفاء**، للفَتَّني، وهو مطبوع مع تذكرته.

١٦- **الأسرارُ المرفوعةُ فِي الأحاديثِ الموضوعةِ**، وهو الموضوعاتُ الكبرىٰ، لعلي بن محمد بن سلطان الهروي، المعروف بملا علي القاري، المتوفىٰ سنة (١٠١٤هـ).

١٧- **المصنوعُ فِي معرفة الحديث الموضوع**، وهو الموضوعاتُ الصغرىٰ، لملا علي القاري.

١٨- **الفوائدُ الموضوعةُ في الأحاديث الموضوعة**، لمرعي ابن يوسف الكرمي، المتوفىٰ سنة (١٠٣٢هـ)، حققه ونشره الدكتور محمد لطفي الصباغ.

١٩- **الكشفُ الإلهي عن شديدِ الضعفِ والموضوعِ والواهي**، لمحمد بن محمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السندروسي، المتوفىٰ سنة (١١٧٧هـ)[1].

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب: «توجد نسخةٌ مخطوطةٌ منه في دار الكتب المصرية تحت رقم (١١٠م- الحديث)».

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٥٣).

٢٠- **الدررُ المصنوعاتُ فِي الأحاديثِ الموضوعات**، لمحمد بن أحمد السفاريني الحنبلي، المتوفىٰ سنة (١١٨٨هـ)، وهو اختصارٌ لكتابِ الموضوعاتِ لابن الجوزي.

٢١- **الفوائدُ المجموعةُ في الأحاديثِ الموضوعةِ**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، المتوفىٰ سنة (١٢٥٠هـ).

قَالَ الكتَّانِيُّ: «وقد أدرج فيه كثيرًا من الأحاديث التي لم تبلغ درجةَ الوضعِ، بل وأحاديثَ صحاحًا وحسانًا..نَبَّه علىٰ ذلك عبدُ الحي اللكنوي في ظَفَرِ الأماني»[1].

٢٢- **الآثارُ المرفوعةُ في الأخبارِ الموضوعةِ**، لمحمد عبد الحي ابن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي، المتوفىٰ (١٣٠٤هـ).

٢٣- **اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصلَ له أو بأصله موضوع**، لمحمد بن خليل القاوقجي الشامي، المتوفىٰ سنة (١٣٠٥هـ)[2].

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٥٢).

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٥٣).

٢٤- **تحذيرُ المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين**، لمحمد البشير ظافر الأزهري المتوفَّىٰ سنة (١٣٥٠هـ)[١].

٢٥- **سلسلةُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، لمحمد ناصر الدين الألباني طبع المكتب الإسلامي.



(١) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٥٤).

وبعدُ:

فقد كانت تلك السطورُ إلمامةً سريعةً بذلك الموضوعِ الجَلَلِ، موضوعِ الوضع في الحديث، الذي عاش له الجهابذةُ من علماءِ الأمة المحدِّثين النقَّادِ الحفظةِ، وسلخوا فيه من أعمارهم سنين، ينفون الدخيلَ ويثبتون الأصيلَ، ويفتِّشون عن أحوالِ الرواة ويفحصون الأسانيدَ، ليظلَّ الثابتُ عن رسول الله ﷺ محفوظًا نقيًّا من كلِّ شَوبٍ، بريئًا من كلِّ طعنٍ.

وقد بلغ علماؤنا -رحمهم الله- في هذا الشأن الغايةَ المنيفة، والرتبة الشريفة، ليتحقَّق فيهم وعدُ اللهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، فحفظ اللهُ بهم دينَه، وبَلَّغ بهم حديثَ نبيِّه ﷺ، لتنقطع حُجَجُ المعاندين، وتخرس ألسنةُ الطاعنين، والحمد لله رب العالمين.

أسأل الله تعالىٰ أن يُخلص نيَّاتنا لوجهه الكريم، ويقيم أعمالنا علىٰ سَنَنِ نبيِّه الأمين، وأن يرحمَ الأمةَ رحمةً ينتشلها بها من حضيضِ الاختلاف إلىٰ ذروةِ الائتلافِ، ومن سعيرِ الفرقةِ

والخصامِ إلىٰ فردوسِ الحبِّ والسلامِ، إنه علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ.

سبحانك اللهمَّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وصلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ نبينا محمَّد وعلىٰ أبويه إبراهيم وإسماعيل، وسائرِ أنبياءِ اللهِ المكرمين، ورسُلِهِ الطاهرين، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وكتب

أبو عبد الله

محمد بن سعيد بن رسلان

عفا الله عنه وعن والديه

مصر - المنوفية - أشمون - سبك الأحد

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور الشيخ محمد بن محمد أبي شهبة -طبعة مجمع البحوث الإسلامية- الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري -تحقيق محمد السعيد بسيوني -دار الكتب العلمية- ط. أولىٰ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للإمام فخر الدين الرازي -تحقيق الأستاذين طه عبد الرءوف سعد ومصطفىٰ

الهواري -مكتبة الكليات الأزهرية -١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٥- الأعلام، لخير الدين الزركلي -دار العلم للملايين- الطبعة السابعة ١٩٨٦م.

٦- ألفية السيوطي في علم الحديث -تصحيح وشرح الشيخ أحمد شاكر -مكتبة ابن تيمية- الطبعة الثانية - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٧- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للشيخ أحمد محمد شاكر -دار التراث- الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

٨- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم ضياء العمري -الطبعة الرابعة- بيروت- سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٩- البداية والنهاية، للإمام الحافظ أبو الفداء بن كثير -تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم وزملائه -دار الريان للتراث- الطبعة الأولىٰ -١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع، للإمام محمد

ابن علي الشوكاني – مكتبة ابن تيمية، بلا تاريخ.

١١- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب – دار الكتاب العربي ببيروت- بلا تاريخ.

١٢- تاريخ الطبري، أو تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري – تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم -دار المعارف- الطبعة الرابعة- ١٩٧٩م.

١٣- تأويل مختلف الحديث، للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة- تصحيح الأستاذ محمد زهدي النجار-دار الجيل -بيروت- ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٤- تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للإمام جلال الدين السيوطي -تحقيق الدكتور لطفي الصباغ- المكتب الإسلامي -الطبعة الثانية- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين السيوطي -تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف -دار

التراث- الطبعة الثانية- ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٦- تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي -تصحيح الشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي -دار الكتب العلمية ببيروت- بلا تاريخ.

١٧- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - تحقيق وتصحيح الشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ اليماني- حيدر آباد الدكن بالهند - الطبعة الأولىٰ ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

١٨- تقريب التهذيب، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر- مقابلة الأستاذ محمد عوامة- دار الرشيد الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٩- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين العراقي- المكتبة السلفية بالمدينة المنورة- الطبعة الأولىٰ ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر -تحقيق الأستاذين مصطفىٰ أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري- مكتبة ابن تيمية- بلا تاريخ.

٢١- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني -تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة السلفية بالمدينة المنورة- بلا تاريخ.

٢٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي - تحقيق الدكتور محمود الطحان- مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٣- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي -حيدر آباد الدكن بالهند- الطبعة الأولىٰ ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٢٤- الحديث النبوي، للصباغ -المكتب الإسلامي- الطبعة الخامسة- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٢٥- الحديث والمحدثون، للأستاذ الشيخ محمد محمد أبو زهو - مطبعة مصر - الطبعة الأولىٰ - ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

٢٦- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتاني -تقديم وفهرسة محمد المنتصر الكتاني- دار البشائر الإسلامية- ط. رابعة- ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٧- السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب -دار الفكر- ط. خامسة ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٢٨- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفىٰ السباعي -المكتب الإسلامي- ط. رابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٩- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي -تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط -مؤسسة الرسالة- ط. ثالثة -١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي -دار المسيرة ببيروت- ط. ثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي -تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد- مكتبة المنار بالأردن- ط. أولىٰ - ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٢- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للإمام ابن حجر العسقلاني -تعليق محمد غياث الصباغ- مكتبة الغزالي بدمشق- بلا تاريخ.

٣٣- شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي -تحقيق الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي -نشر دار إحياء السنة النبوية- بلا تاريخ.

٣٤- صحيح مسلم بشرح النووي -المطبعة المصرية ومكتبتها- بلا تاريخ.

٣٥- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، للإمام ابن العربي المالكي -دار الوحي المحمدي- بلا تاريخ.

٣٦- عثمان بن عفان -للأستاذ صادق إبراهيم عرجون- مطبعة

الاستقامة بالقاهرة- ط. أولىٰ ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

٣٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري - للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر -المطبعة السلفية- الطبعة الثانية- ١٤٠٠هـ.

٣٨- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للعراقي -تأليف الإمام السخاوي- تحقيق الشيخ علي حسين علي- دار الإمام الطبري- ط. ثانية- ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٣٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ زين الدين العراقي- تحقيق الأستاذ محمود ربيع، دار الجيل ببيروت- ط. أولىٰ- ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤٠- فجر الإسلام لأحمد أمين -مكتبة النهضة المصرية- الطبعة الثانية عشرة ١٩٧٨م.

٤١- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام محمد ابن علي الشوكاني -تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي- مطبعة السنة المحمدية- بلا تاريخ.

٤٢- القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي -تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة- مؤسسة الرسالة- ط. ثانية- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٣- كتاب الذيل على طبقات الحنابلة، للإمام زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي -طبعة الشيخ محمد حامد الفقي- مطبعة السنة النبوية- ط. أولى- ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٤٤- كتاب الطبقات، للحافظ أبي عمرو خليفة بن خياط- تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري -دار طيبة- ط. ثانية -١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٥- كتاب القصاص والمذكرين، للإمام ابن الجوزي -تحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ -المكتب الإسلامي- ط. أولى -١٤٠٣- -١٩٨٣م.

٤٦- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام الحافظ محمد بن حبان البستي- تحقيق محمود إبراهيم

زايد -دار الوعي بحلب- ط. ثانية- ١٤٠٢هـ.

٤٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة مصطفىٰ ابن عبد الله القسطنطيني الشهير بالملا كاتب الجلبي -المعروف بحاجي خليفة- دار الفكر ببيروت- ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٨- الكفاية في علم الرواية للإمام الخطيب البغدادي -دار الكتب العلمية- بلا تاريخ.

٤٩- الكواكب الدرية، للإمام مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي -دار الغد الإسلامي- ط. أولىٰ- ١٤٠٦- ١٩٨٦م.

٥٠- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للحافظ السيوطي- دار المعرفة- ط. ثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥١- لسان العرب، لابن منظور -تحقيق الأستاذ عبد الله الكبير وزميليه -دار المعارف، بلا تاريخ.

٥٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي - دار الريان- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٣- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن ابن عبد الرحمن الرامهرمزي -تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب- دار الفكر- ط. ثالثة- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٤- مذاهب الإسلاميين، للدكتور عبد الرحمن بدوي -دار العلم للملايين- ط. أولىٰ= ١٩٧٣م.

٥٥- المعجم الكبير، للإمام الطبراني -تحقيق الأستاذ حمدي السلفي- مكتبة ابن تيمية- ط. أولىٰ- ١٤٠٠هـ.

٥٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة، للإمام السخاوي -تصحيح الشيخ عبد الله محمد الصديق- مكتبة الخانجي- ط. ثانية- ١٤١٢هـ. ١٩٩١م.

٥٧- مقدمة ابن الصلاح، للإمام أبي عمرو عثمان بن الصلاح - تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن- دار المعارف بمصر- بلا تاريخ.

٥٨- الملل والنحل، للشهرستاني -تحقيق الدكتور عبد العزيز

محمد الوكيل -مؤسسة الحلبي- بلا تاريخ.

٥٩- المنتقىٰ من منهاج الاعتدال، للحافظ الذهبي -تحقيق الأستاذ محب الدين الخطيب- المكتبة السلفية بالقاهرة- بلا تاريخ.

٦٠- منهاج السنة النبوية، للإمام أحمد بن تيمية -تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم -مكتبة ابن تيمية- الطبعة الثانية- ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٦١- منهج ذوي النظر، للشيخ محمد محفوظ الترمسي -مكتبة مصطفىٰ الحلبي- ط. رابعة- ١٤٠٦هـ.

٦٢- الموضوعات، للإمام ابن الجوزي- تحقيق الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان -المكتبة السلفية بالمدينة المنورة- ط. أولىٰ - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٦٣- موضوعات الصغاني، للإمام أبي الحسن الصغاني -تحقيق الأستاذ نجم عبد الرحمن خلف دار المأمون للتراث- ط. ثانية- ١٠٤٥هـ.

٦٤- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للإمام الذهبي -تحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة- مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب- ط. أولىٰ- ١٤٠٥هـ.

٦٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي -تحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي- دار المعرفة ببيروت- بلا تاريخ.

٦٦- نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، للإمام ابن القيم -تصحيح حسن السماحي سويدان- دار القادري- ط. أولىٰ - ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٦٧- النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر -تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير -دار الراية. ط. ثانية- ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين بن الأثير -تحقيق الأستاذ طاهر الزاوي وزميليه- المكتبة العلمية ببيروت- بلا تاريخ.

٦٩- الهداية في علم الرواية، للحافظ المقرئ محمد بن محمد الجزري -تحقيق أبي موسىٰ عبد العزيز بن محمد المكي- مكتبة العلم بجدة- ط. أولىٰ -١٤١٣هـ.

٧٠- الوضع في الحديث، للدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة - مكتبة الغزالي بدمشق- ط. أولىٰ- ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.



فهرس الموضوعات

❊ ❊ ❊